الجمهـــورية الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــة

People's Democratic Republic of Algeri

وزارة التعلـــــيم الـعـــالي والبحث العلـمـــي

جامـــــــعة عباس لغرور خنشـــــــــلة

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbas Laghrour University Khenchela

Faculty of Economics Commercial and Management Sciences

Department of Economies

Specialization: Banking and Monetary Economy

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان

ترقية الصناعة السياحية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية

إعداد الطالبين:

- **بومعراف جميلة**
- **بلحاج هيثم**

إشراف الاستاذ:

بودربالة رفيق

الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
نزاري رفيق	استاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	رئيسا
بودربالة رفيق	استاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا
مزاهدية رفيق	استاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

لله الحمد كله والشكر كله ان وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصل الى كل استاذ افادنا بعمله، من اولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة الشكر الى الدكتور المشرف "بودر بالة" رفيق الذي ساعدنا على انجاز بحثنا.

كما نشكر كل من مد لما يد العون من قريب او بعيد، ونشكر كل استاذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر الاستاذة رباب.

وفي الاخير لا يسعنا إلا ان ندعو الله عزوجل ان يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والعز، وان يجعلنا هداة مهتدين.

إهداء

اتوجه بعملي هذا الى والدي الكريمين، اللذين كانا مصدرا دائما للقوة والإلهام ، ولما قدموه من دعم مستمر طوال مسيرتي الاكاديمية.

الى اساتذتي الاجلاء، الذين ساهموا في توسيع افاقي العلمية و الفكرية، وقدموا لي من العلم ما كان له الاثر الكبير في تحقيق هذا الانجاز.

الى الاستاذ بودربالة رفيق، مشرف هذا العمل، الذي كان لخبرته وإرشاداته السديدة دور بارز في اتمام هذه المذكرة، واشكر ايضا جميع من اسهم، سواء من قريب او بعيد، في اتمام هذا العمل الاكاديمي.

اهدي هذا العمل تقديرا ووفاء لكل من كان له الفضل في مسيرتي الاكاديمية.

كما اتقدم لكل من حضر وساندني معنويا، سواء من الاهل او الاصدقاء، فحضورهم كان له الاثر الكبير في تعزيز عزيمتي وتحقيق هذا الانجاز

بلحاج هيثم

إهداء

الحمد الله الذي وفقنا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا

ا الى من اشعل لي أول شمعة الى عبق طفولتي الى دفأ حياتي وأريج شبابي

الى حبيبي وروح قلبي ابي.

الى من وضعتني الى طريق الحياة... الى اروع امرأة في الوجود امي الغالية.

الى اخوتي سند الحياة ومبعث ابتسامتي وحمايتي حفظهم الله الى النجوم المنيرة، مروى التسنيم، عبد الجليل.

الى زميلي في هذا العمل " نجاح هيثم" وفقك الله .

الى جميع اصدقائي دمتم لي يا احباب.

جميلة بومعراف

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة موضوع دور الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الجزائر –نموذجا–.

فلسياحة اهمية بالغة لدى معظم دول العالم من خلال تنمية الصناعة السياحية وجعله يحقق الغاية المنشودة، فالجزائر كباقي دول العالم تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالنهوض بالقطاع السياحي من خلال مقومات التي تمتلكها وجعلها كبديل ومنافس وهذا ما هدفت اليه الدراسة من خلال ابراز اهمية الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بمشاركة مختلف القطاعات اذا تم استغلال ما امكن من مقومات ومن خلال مساهمتها على المتغيرات الاقتصادية كالمساهمة في الناتج المحلي وتحسين ميزان المدفوعات وخلف فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الصناعة السياحية، التنمية الاقتصادية، الجزائر – نموذجا–،

Summary:

This study aims to address the topic of the role of the tourism industry in achieving economic development, using Algeria as a model. Tourisme holds great importance for Most countries aronde the world, as It contribuâtes signifiant to the développement of the tourisme industry and the achèvement of the desired goals. Like other countries, Algeria strives to achieve economic development by focusing on the tourism sector, utilizing its resources and advantages, and turning them into an attractive product. This is what the study aims to highlight by emphasizing the importance of the tourism industry in achieving economic development through the involvement of

various sectors, provided that the available resources are utilized to influence economic variables such as GDP, improving the balance of payments, and creating job opportunities.

Keywords: Tourisme, tourisme industrie, économic développement, Alegria – a model

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	–
فهرس الأشكال والجداول	-
المقدمة العامة	–
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للصناعة السياحية	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية السياحة	03
المطلب الأول: نشأة وتعريف السياحة	03
المطلب الثاني: فوائد وأهمية السياحة	06
المطلب الثالث: عناصر وانواع السياحة	11
المبحث الثاني: مدخل للصناعة السياحية	15
المطلب الأول: مفهوم الصناعة السياحية	15
المطلب الثاني: عوامل الجذب والاستقطاب للصناعة السياحية	18
المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه الصناعة السياحية	21
المبحث الثالث: تنمية وتطوير الصناعة السياحية	24
المطلب الأول: مفهوم تنمية وتطوير الصناعة السياحية	24
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تنمية الصناعة السياحية	26
المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية في تطوير الصناعة السياحية	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	35
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	35
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	39
المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية	40
المبحث الثاني: الاسس العامة التنمية الاقتصادية	44
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية	44
المطلب الثاني: عوامل نجاح التنمية الاقتصادية	45

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية	48
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	52
المطلب الاول: مفهوم التمويل	52
المطلب الاول: مصادر التمويل الداخلية	54
المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية	55
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: واقع وآفاق الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد الفصل	60
المبحث الأول: مقومات الصناعة السياحية في الجزائر	61
المطلب الأول: مقومات الطبيعية للصناعة السياحية في الجزائر	61
المطلب الثاني: المقومات التاريخية للصناعة السياحية في الجزائر	67
المبحث الثاني: مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية	70
المطلب الأول: دور الصناعة السياحية في تعزيز التنمية الاقتصادية	70
المطلب الثاني: آثار الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية	71
المبحث الثالث: مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائر-نموذجا-	73
المطلب الاول: مساهمة الصناعة السياحية في التشغيل(2010-2020)	73
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة السياحية في الناتج المحلي الاجمالي(2000-2020)	75
المطلب الثالث: مدى مساهمة ايرادات الصناعة السياحية في الاقتصاد الوطني	76
خلاصة الفصل	79
الخاتمة العامة	83-81
قائمة المراجع	92-85

فهرس الأشكال والجداول

فهـــــرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الاهمية الاقتصادية للسياحة.	09
02	السياحة من المنظور الانساني.	10

فهـــــرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مميزات كل عصر ودوافع السياحة فيه.	04
02	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	37
03	مساهمة القطاع السياحي في التشغيل	74
04	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2020)	76
05	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2020).	77

مقدمة

مقدمة

لقد احلت الصناعة السياحية مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث تشكل عوائد السياحة بنسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، وتعود اسباب الاهتمام بالصناعة السياحية للآثار الايجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج الداخلي الخام وميزان المدفوعات والتوظيف والعمالة والميزانية العمومية والتنمية الاقتصادية.

ولقد ركزت العديد من دول العالم الثالث، على تطوير قطاع السياحة والصناعات ذات العلاقة بالسياحة، ويحتاج تطوير هذا القطاع الى نظرة طويلة الاجل لتكون جزءا من عملية التنمية الاقتصادية. فهي تعد واحدة من اهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية وهي تشكل احد اهم القطاعات التي تساهم في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

والصناعة السياحية من القطاعات الهامة فهي تعتبر احد القطاعات الديناميكية في العالم في انجاز المشاريع التنموية وتطوير الموارد الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر واحدة من الواجهات السياحية التي تمتلك العديد من الموارد السياحية المتنوعة والمتباينة والتي تأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي ذو المساحة الشاسعة الذي يوفر مناخا وغطاء نباتي متنوع بالإضافة الى الكثير من الموارد الطبيعية (الجبال- الانهار- الحمامات) كما تحتوي الجزائر على مزيج من الثقافات المحلية والتراث الاجنبي والمحلي الذي تركته الحضارات القديمة المختلفة التي مرت على الجزائر خلال العقود الماضية.

أولا: إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية: "**كيف تساهم الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**"؟.

ثانيا: الاسئلة الفرعية: من خلال الاسئلة المطروحة يمكننا استنتاج الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الصناعة السياحية وما اهميتها؟.
2. ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟.
3. ما دور الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟.

ثالثا: فرضيات الدراسة: من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة تم فرض الفرضيات التالية:

1. تزخر الجزائر بمقومات لسياحة طبيعية تاريخية، ثقافية، متنوعة، متباينة.
2. الصناعة السياحية لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائرية.
3. تساهم الصناعة السياحية في الزيادة بالناتج الداخلي الخام، ميزان المدفوعات فهي تعتبر مصدر من مصادر الدخل والثروة.

رابعا: اهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذا البحث من الاهمية المتزايدة لقطاع السياحة في الاقتصاديات، فالسياحة اصبحت من بين اهم القطاعات التي تشهد استثمارات في المشاريع التنموية لتساهم بذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامسا: اهداف الدراسة: تتجلى اهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. التطرق الى المفاهيم المختلفة لمتغيرات الدراسة (الصناعة السياحية، التنمية الاقتصادية).
2. التعرف على اهم مقومات الصناعية السياحية بالجزائر التاريخية والطبيعية والثقافية.
3. تسلط الضوء عن اهمية الصناعة السياحية في الاقتصاد المحلي من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الخام.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع: هناك عدة اسباب لاختيار هذا الموضوع تمثلت في:

1. ملائمة الموضوع مع التخصص.
2. التطور الذي شهدته الصناعة السياحية في الوقت الراهن.
3. الدور الفعلي الذي اصبحت تلعبه الصناعة السياحية في التنمية الاقتصادية.

سابعا: الدراسات السابقة:

– مروان الصحراوي: "**التسويق السياحي واثره على الطلب السياحي**"، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية، 2011–2012".

– عميش سميرة: " **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 2015/1995 اطروحة الدكتوراه**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2015/2014.

ثامنا: منهج الدراسة: اتبعنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالصناعة السياحية والتنمية الاقتصادية والمنهج التحليلي من خلال التطرق الى واقع الصناعة السياحية بالجزائر كنموذج.

تاسعا: محتوى الدراسة:

يحتوي الفصل الاول على عنوان "**الاطار المفاهيمي للصناعة السياحية**" على ثلاث مباحث تضمنت في مجملها: "ماهية السياحة"، والمبحث الثاني "مدخل للصناعة السياحية" والمبحث الثالث " تنمية وتطوير الصناعة السياحية".

يحتوي الفصل الثاني: " **الاطار النظري للتنمية الاقتصادية**" على ثلاث مباحث تضمنت في مجملها، "ماهية التنمية الاقتصادية" والمبحث الثاني "الاسس العامة للتنمية الاقتصادية" والمبحث الثالث " مصادر وتمويل التنمية الاقتصادية".

يحتوي الفصل الثالث على: **واقع وآفاق الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، تضمنت في مجملها: "مقومات الصناعة السياحية في الجزائر"، المبحث الثاني "مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، المبحث الثالث "مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية– الجزائر نموذجا–".

الفصل الاول

تمهيد:

تلعب السياحة في وقتنا الحاضر دورا مهما في الاقتصاد العالمي نظرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة مقارنة بالمبادلات الزراعية والغذائية، فالسياحة تعتبر صناعة تصديرية وتتقارب احيانا مع ما تحققه المبادلات النفطية فهي بالتالي تعتبر قطاعا اقتصاديا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر الصناعة السياحية احدى الظواهر الهامة في القرن العشرين لذلك سمي بقرن السياحة ويعتبر القرن الحادي والعشرين، هو "قرن صناعة السياحة" لما تلعبه من دور رئيسي في خلق مجال للتبادل الاجنبي في مجالات العمل والاستثمار من اجل تحسين الظروف الاجتماعية وظروف البيئة، من خلال ما سبق تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية السياحة.

المبحث الثاني: مدخل للصناعة السياحية.

المبحث الثالث: تنمية وتطوير الصناعة السياحية.

المبحث الأول: ماهية السياحة.

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الاطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف السياحة.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى التطور التاريخي الذي مرت به السياحة واهم التعاريف فيما يخص السائح والسياحة.

الفرع الأول: التطور التاريخي للسياحة.

تزامنت نشأة السياحة مع ظهور الانسان، وكانت بسيطة وبدائية وفي مظاهرها وأسبابها وأهدافها وسائلها، ثم تطورت مع التقدم الحضاري والتكنولوجي، ويمكن حصر التطور التاريخي كما يلي[1]:

1. **العصور البدائية والحقبة الاولى حتى عام 1840:** لقد تميزت السياحة بجملة من الخصائص تتمحور اهمها حول بساطة وسائل النقل البري والبحري (الدواب، القوارب والسفن الشراعية...)، كما ان اهداف التنقل آنذاك كانت تجارية، دينية او صحية من خلال تنقل الاغنياء للاستشفاء بمياه العيون الطبيعية، وبذلك كان عدد السياح قليلا جدا.
2. **العصور الوسطى: (1840-1900):** تبدأ هذه المرحلة من سقوط الامبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس، ومن المعروف ان الامبراطورية الرومانية تعد اخر الامبراطوريات القديمة، وكانت آنذاك مركز اشعاع ثقافي، وفكري وتجاري، وكان

[1] كواش خالد، **السياحة: مفهومها– أركانها– أنواعها**، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص 22 .

لها الاثر الكبير في تطور حركة الاسفار. وبعد ذلك انتقلت التجارة الى الدول البيزنطية والنقل البحري الاوروبي والدول الاسلامية.

3. **مرحلة عصر النهضة: (1900-1914)**: تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء عمر الاقطاع في القرن الخامس عشر الميلادي في أوروبا ونشوء عصر الرأسمالية التجارية وحتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثمن عشر التي سميت ب "عصر النهضة".

4. **عصر ما بعد الثورة الصناعية والعصر الحديث: 1914 الى يومنا هذا:** في هذا العصر، قام قطاع السياحة بدور هام في كثير من الدول المتقدمة، بجانب القطاعات الانتاجية الرائدة الأخرى، كالزراعة، الصناعة والخدمات المالية[1].

ومما سبق، يلاحظ ان كل مرحلة من المراحل تميزت بخصائص معينة اثرت على الدافع للسياحة، يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مميزات كل عصر ودوافع السياحة فيه.

العصر	المميزات	دوافع السياحة
العصور البدائية حتى الحقبة الاولى (1840)	ـ بساطة الوسائل المستخدمة	ـ دافع مادي. ـ دافع ديني. ـ دافع حب الاستطلاع. ـ دافع المتعة.
العصور الوسطى	ـ تطور النقل تابري. ـ ظهور السياحة الجماعية. ـ دخول الطبقة المتوسطة في السياحة.	ـ دافع الترحال والاكتشاف. ـ دافع طلب العلم. ـ دافع توطيد العلاقات. ـ دافع الاستشفاء. ـ دافع ديني. ـ دافع المتعة.

[1] كواش خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 24 .

عصر النهضة	_ الاستكشاف الجغرافي. _ استخدام اجهزة ملاحية (البوصلة). _ ظهور دول وحكومات. _ حب المغامرة والشهرة. _ تطور فني ومعماري. _ تنافس الدول المتطورة على ثروات جديدة.	_ دافع ديني. _ دافع المتعة. _دافع المغامرة (كريستوف كولومبس). _دافع ثقافي علمي (كشوفات جغرافية).
ما بعد الثورة الصناعية والعصر الحديث	_ ظهور التبرعات التي تعطى للعمال. _ ارتفاع مستوى دخل الافراد. _ تطور العلاقات بين الدول. _ تطور وسائل النقل.	_ دافع ترفيهي. _ دافع سياحي. _ دافع رياضي. _ دافع علاجي. _ دافع الاستحمام. _ دافع ديني.

المصدر: محمود كامل ، السياحة الحديثة ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، **2004**، ص **16** .

الفرع الثاني: تعريف السياحة.

التعريف الاول: E.GUYER يعرف السياحة بأنها: " ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة للحصول على الراحة والاستجمام وتغير الجو والإحساس بمجال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الاقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل: نلاحظ من هذا التعريف انه اهتم فقط بالجوانب الانسانية والنفسية وأهمل الجانب الاقتصادي والثقافي[1]".

التعريف الثاني: "مجموعة من العلاقات المتبادلة، والتي تنشا بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الاشخاص الذين يقيمون في هذا المكان[2]".

[1] محي محمد مسعد ، **الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي** ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2002، ص 61 .

[2] زكي خليل المساعد ، **تسويق الخدمات السياحية وتطبيقاته** ، دار المناهج ، الأردن ، 2005 ، ص 214 .

عرفها Jean Baptiste Trouboule: "هي نشاط يهتم باستقبال وسفر الافراد خارج اماكن اقامتهم الرئيسية لمدة تتراوح ما بين 24 ساعة الى 4 اشهر وذلك من اجل الترفيه، الصحة الاجتماعية، او في اطار الرحلات المدرسة "وهو تعريف يعتبر السياحة كنشاط"[1].

عرفها جويرر فرويلر: " السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة الى الراحة و تغير الهواء، الى مولد الاحساس بجمال الطبيعة و نمو هذا الاحساس و الشعور بالبهجة و المتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و ايضا نمو الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة، سواء كانت كبيرة او متوسطة او صغيرة، و ثمرة تقدم وسائل النقل[2]".

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص ان: " السياحة هي عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السائح ومنشآت الأعمال والدول والمجمعات المضيفة، وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين".

المطلب الثاني: فوائد واهمية السياحة.

من خلال هذا المطلب سنتطرف الى أهمية التي تشغلها السياحة والفوائد التي تتميز بها.

الفرع الأول: فوائد السياحة.

يعد قطاع السياحة من اهم قطاعات النشاط الانساني في الدول الحديثة، فهي صناعة مميزة عن غيرها من الانشطة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص[3]:

---

[1] جليلة حسن حسنين ، **اقتصاديات السياحة** ، منشورات جامعة الإسكندرية ، مصر، 2003 ، ص07 .

[2] أحمد الجلاد ، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب ، القاهرة ، مصر، 2008 ، ص 18

[3] زايد مراد ، **السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني**، حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010 ، ص 03 .

1. **السياحة تعتبر صادرات غير منظورة:** فهي من الصانعات القليلة التي تقوم بنقل المستهلك (السائح) الى المكان او المنطقة السياحية وليس العكس.
2. **صعوبة تحويل المنتجات او المواد المستخدمة:** في السياحة الى استخدام اخر مثل: تحويل فندق الى مطار خلال فترة قصيرة، لان تجهيزات الفندق تختلف من تجهيزات المطار، وبالتالي فالعرض السياحي غير مرن في المدى القصير.
3. **السياحة تتميز بالموسمية:** اي انها تمر بثلاثة مواسم:

- **موسم الذروة:** يعتبر هذا الموسم موسم التزايد في الطلب السياحي.
- **موسم الوسط:** في هذا الموسم يتذبذب الطلب على خدمات السياحة، ويكون عدد السياح متوسطا والأسعار فيه اقل من موسم الذروة.
- **موسم الكساد:** فيه يقل الطلب على خدمات السياحة وقد ينعدم نهائيا، و هنا تقوم المؤسسات السياحية بتخفيض الاسعار.

4. **السياحة صناعة متداخلة ومركبة:** اي انها تشمل العديد من الخدمات السياحية المختلفة، فكل عنصر فيها يقدم منتوجا مستقلا.
5. **تتعرض السياحة بشكل عام للقوى الخارجية:** كحدوث اضطرابات سياسية، تغيرات في اسعار العملة، تغيرات مناخية، قيود نقدية...الخ.
6. **تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل:** اي ان دافع السياح يختلف من مجموعة لأخرى لاختلاف الدخل.
7. المغريات السياحية وعوامل الجذب من طبيعته (تضاريس، مناخ...).

الفرع الثاني: اهمية السياحة.

تتمثل جوانب الاهمية للسياحة في مجالات عدة[1]:

أولا: الاهمية الاقتصادية: ان الهدف الاساسي من اقامة صناعة السياحة وتشييد بناءها على قواعد وتظم وأساليب ادارية هو الوصول الى تعظيم الناتج الاقتصادي

[1] عبد الهادي الرفاعي، **التنمية السياحية ، مفهومها ، محدداتها ، وأهميتها**، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 2001 ، ص 04 .

والاجتماعي لهذه الصناعة بالنسبة للدولة والمجتمع وبالنسبة للمواطن مع حماية الموارد الطبيعية والموارد السياحية، وتقاليد المجتمع وعاداته وفنونه من التأثر بفعل العوامل السلبية التي قد تنمو بعيدا عن التخطيط والتنمية الرشيدة فالسياحة نشاط ضروري لحياة الناس تمتد اثارها المباشرة وغير المباشرة الى الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فضلا على العلاقات الدولية ويوضح ذلك الاهمية المتزايدة للأنشطة السياحية بالنسبة لحركة التجارة الدولية، الا ان العائد الاقتصادي برغم اهميته لا يمكن ان يكون هو المعيار الوحيد لقرارات الدولة لتشجيع ودعم صناعة السياحة، فقد اصبحت هناك اعتبارات عديدة وراء السياسات الحكومية في تنمية السياحة وتشجيع نشاطاتها.

وتعتبر السياحة في الوقت الحالي محركا رئيسيا من محركات التنمية الاقتصادية فهي مصدر دخل للعملات الحرة ويؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، ويؤثر على حجم العمالة وعلى اعادة توزيع الدخل القومي داخل الدولة.

وعلاوة على تشغيل الايدي العاملة فالسياحة ايضا عائدات تنعكس بالفائدة على سكان من خلال زيادة النشاط الاقتصادي، فالضرائب التي يدفعها السياح تساعد الحكومات المحلية على تمويل التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات.

كما ترتبط الاهمية الاقتصادية للسياحة من حيث كونها اداة و وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وكما انها تشكل جوانب اخرى بالغة الاهمية لما لها من تأثير ايجابي مضاعف على قطاعات اقتصادية وخدمية عديدة مرتبطة بها بصورة مباشرة او غير مباشرة، يظهرها لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الاهمية الاقتصادية للسياحة.

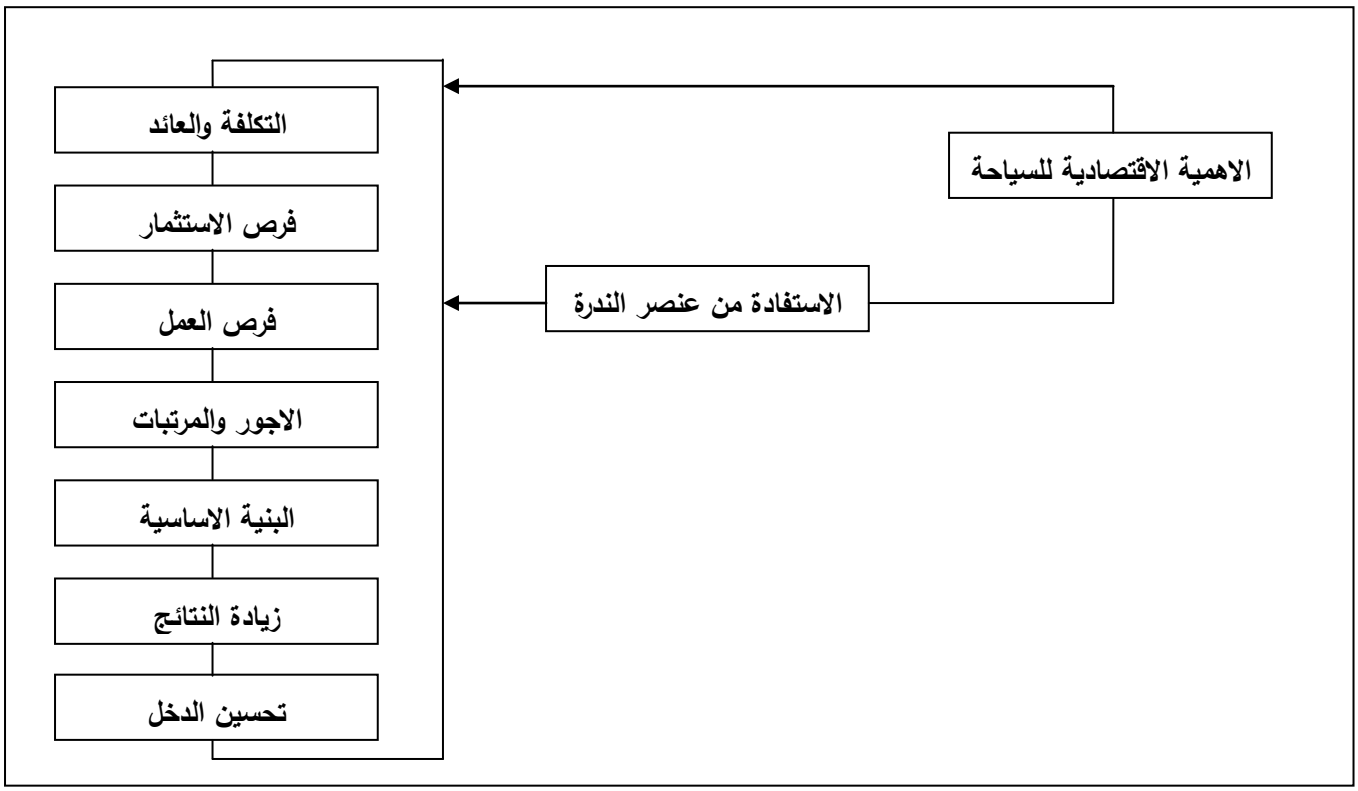

المصدر: خربوطلي صلاح الدين ، السياحة الصناعية ، سلسلة دار رضا ، دمشق ، سوريا،2004 ، ص 20

ثانيا: الاهمية الثقافية: تمثل السياحة وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية وبعضها البعض حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والآداب والفنون المختلفة ومختلف الوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة اليها فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي ايضا بما في الدولة من ثقافة وحضارة وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع[1].

ثالثا: الاهمية السياسية: تتضح الاهمية السياسية للسياحة كردة فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث اصبحت تمثل احد الاتجاهات الحديثة

[1] مغيزي قويدر، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق: مع الإشارة إلى حالة ولاية البليدة**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول – " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 25/24 أفريل 2012 ، ص 06 .

لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشا بين الدول المتنازعة او المتحاربة لذلك فان السياحة اصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول[1].

رابعا: اهمية السياحة من المنظور الانساني: تعد السياحة نشاطا إنسانيا، يمارسه الانسان وهو ما يظهره لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (02): السياحة من المنظور الانساني.

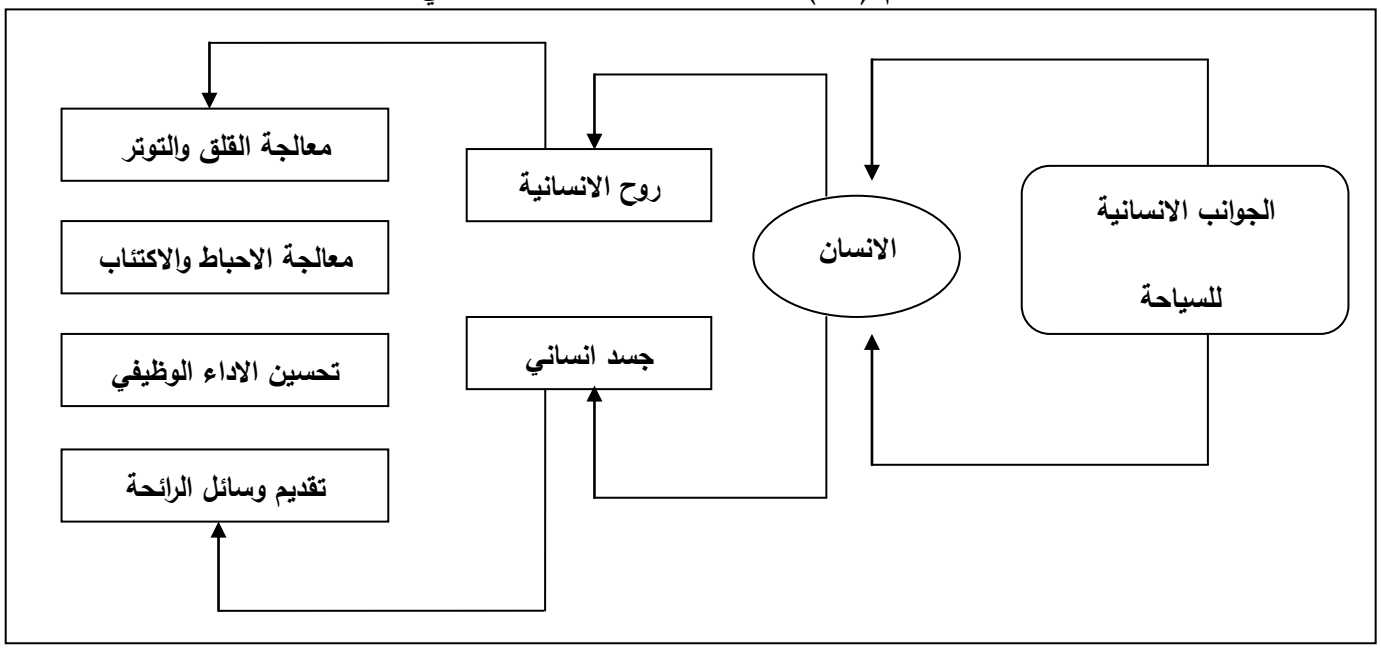

المصدر: عبد الرحمن بن أحمد الفروج والشيخ الطاهر حسين ، السياحة في المنطقة الشرقية (الواقع والمأمول) ، مركز المملكة العربية السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 2007، ص 28 .

تعمل السياحة على توفير الحياة الجميلة السهلة للإنسان، حيث تقدم له[2]:

- العلاج من القلق والتوتر، وتوفير الراحة والانسجام، والابتعاد عن ضغوط الحياة السلبية وعصبيتها، ليتحقق الشعور بالراحة.
- استعادة الحيوية والدافعية والتوازن العقلي والعاطفي الذي يحتاج اليه الانسان لمواصلة الحياة.

[1] عصام حسن الصعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 33 .

[2] محمود الديماسي وآخرون، **تخطيط البرامج السياحية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002، ص 138.

- امتلاك القدرة على صفاء النفس وسلامة الوجدان وصحوة ويقظة الحواس الخمسة، وسلامة الضمير، والحس الاخلاقي وإعلاء شان المبادئ الحميدة

المطلب الثالث: عناصر وأنواع السياحة.

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى عناصر السياحة والانواع المختلفة للسياحة.

الفرع الاول: عناصر السياحة.

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الاخرى على مجموعة من الأسس، والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وتظهر هذه الاسس في العناصر التالية[1]:

1. **الطلب السياحي:** يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات اهداف متعدد قد تكون مادية او معنوية ثم تتحول هذه الرغبة الى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان اقامته المعتاد، الى الجهة التي يستخدمها لإشباع تلك الرغبة.
2. **العرض السياحي:** يعرف العرض عموما بكمية السلع والخدمات المتواجدة في السوق، اما العرض السياحي فيعتبر عاملا جوهريا في جذب التركة السياحية او يسمى بالطلب السياحي، وفي هذا السياق صنف المنتوج السياحي الى ثلاثة عناصر:

- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية، والتاريخية.
- مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الاساسي في السياحة، غير ان عدم توفرها يمنع السائح من السفر.
- مجموعة الاجراءات الادارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج.

3. **التسويق السياحي:** يقصد بالتسويق السياحي ذلك النشاط الاداري والذي تقوم به هيئات و مؤسسات داخل الدولة وخارجها، المتعرف على الاسواق السياحية

[1] مروان السكر، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2006، ص 13 .

الحالية والمحتملة، والتأثير فيها لتنمية الحركة السياحية الدولية القادمة منها. (سيتم التطرق اليه لاحقا).

4. **الانفاق السياحي:** لاشك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الانفاق العام على السلع و الخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات او الخدمات لان كل استثمار جديد يعني انفاقا جديدا والذي ينشا عنه دخول جديدة.

5. **الايرادات السياحية:** تمثل الايرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الاجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي اولت اهمية للقطاع السياحي، وتعرف الايرادات السياحية على انها " كافة ما تحققه الدولة من ايرادات من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي[1].

الفرع الثاني: أنواع السياحة.

للسياحة أنواع وأشكال مختلفة ومتعددة لا يمكن حصرها نظرا لتعدد وتنوع سبب قيام ظاهرة السياحة، ولهذا يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقا لمعيار المنطقة الجغرافية ومعيار الهدف، فحسب المعيار الأول توجد السياحة الداخلية والإقليمية والخارجية ، أما حسب المعيار الثاني فيمكن تقسيم السياحة إلى أنواع متعددة منها السياحة الدينية و الإستشفائية والسياحة البيئية.

أولا: السياحة حسب المنطقة الجغرافية: يتم تقسيم السياحة وفق معيار المنطقة الجغرافية إلى:[2]

1. **سياحة داخلية:** وتعني سفر مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم، كما تشمل انتقال السائحين داخليا ويتم إنفاق العملة الصعبة المحلية، وتكمن أهمية السياحة الداخلية في:

- تساعد على استغلال المنشآت السياحية.

[1] صالح ونيس عبد النبي، **المعتمد في السياحة والآثار**، الطبعة الأولى، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2006، ص 17.

[2] مروان محسن السكر، **السياحة مضمونها وأهدافها**، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، الأردن، 2005 ، ص 13 .

- تساعد الصناعات الخفيفة على تسويق منتجاتها وبضائعها.
- تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي في بلدها.
- تساعد على زيادة الدخل القومي للسكان.
- وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على السياحة الداخلية منها:
- وزارة السياحة ودورها في التخطيط والإشراف على عمليات وأنشطة التسويق السياحي للبلد.
- الفنادق والمطاعم السياحية.
- خدمات النقل الجوي والبحري.

2. **سياحة إقليمية:** هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية، الدول الإفريقية، دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا، وتتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح.
3. **سياحة خارجية:** وهي انتقال الأفراد أو السياح انتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل السياحة والتعرف على بلاد جديدة وعادات أهلها وطرق معيشتهم وتفكيرهم ومدى ما قدموه من إنجازات، وتساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال[1]:
   - عقد الاتفاقيات السياحية الدولية بين مختلف الدول والشركات السياحية.
   - استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية لتلبية احتياجات السياحة الدولية.
   - تحسين نظام العلاقات المالية في السياحة الدولية.
   - توسيع التعاون وتعميقه وتبادل المساعدات في مجال الدعاية السياحية والإعلان السياحي.

[1] محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 14 .

ثانيا: السيـاحة حسب الهدف: تنقسم السياحة حسب الهدف إلى[1]:

1. **السيـاحة الدينيـة:** وتعتبر من أقدم أنـواع السيـاحة وتتمثل في زيـارة المواقـع الدينية، ومن أشهر المواقـع الدينيـة في العـالم نجد مكة المكرمة والمدينـة المنورة في المملكـة العربية السعوديـة، وهذا النـوع من السيـاحة يهتم بالجـانب الروحي للإنسـان، وبالتـالي فهي مزيج من التأمـل الديني والثقـافي، أو السفر من أجـل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.
2. **السيـاحـة العلاجيـة:** وهي سيـاحة لإمتـاع النفـس والجسـد معـا بالعـلاج ، وتعتمد على استخـدام المـراكـز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز.
3. **السيـاحة الإستشفائية:** وهي زيارة المنتجعات السيـاحية التي خصصت لهذا الغرض، وتعتمد على العنـاصر الطبيعيـة في علاج المرضى وشفـائهم مثل الينـابيع المعدنيـة والكبريتيـة والرمال والشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض.
4. **السياحة البيئية:** وهي السفر والانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتقدير بروح المسؤولية للمنـاطق الطبيعيـة ومـا يصـاحبها من مظـاهر ثقـافية تقليديـة، وبتعبير آخـر هي السفر من أجـل زيـارة المحميـات الطبيعيـة، والتي تهدف جميعها إلى المحـافظـة على الموروثـات السيـاحية الحضـارية والأثرية والبيئية والطبيعية، وكل عنـاصرها من مصـادر الميـاه المعدنيـة ونبـاتات وحيوانات وطيـور وغابـات وفق خطة استراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سيـاحـة شـاملـة رفيقة بالبيئـة، إذ أن الهدف من دراسـة العلاقات بين السيـاحـة

[1] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، لبنان، 2003، ص 47 .

والبيئة هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة، فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة[1].

المبحث الثاني: مدخل للصناعة السياحية.

لم تعد صناعة السياحة كما كانت منذ سنوات، فقد تشبعت فروعها وتداخلت وأصبحت تدخل في معظم المجالات في الحياة اليومية، وقد تمكنت من تجاوز الازمات وأثبتت التجارب انها صناعة لا تنضب ولا تندثر بل تنمو عاما بعد عام، فالسياحة هي صناعة مرتبطة بالرغبة الانسانية في المعرفة وتخطي الحدود، وأثبتت السنوات الاخيرة انها ستظل اكثر الصناعات نموا وأكثرها رسوخا.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة السياحية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم المفاهيم والاسس العامة التي تتضمنها الصناعة السياحية من تعاريف وخصائص تميزها عن غيرها من الصناعات والاسباب التي أدت الى انتشارها.

الفرع الأول: تعريف الصناعة السياحية.

التعريف الاول: "هي التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير انتاج وتسويق البضائع لخدمة احتياجات ورفاهية السواح، ومصطلح سياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر ويعكس بعض الحالات زيادة التوسع في السفر والذي يطلق على السواح[2]".

والمنتج الرئيسي لصناعة السياحة ليس شيئا تنتجه الصناعة ولكن غالبا ما يكون المنتج هو التراث والثورة والإرث المجتمعي الذي يعد وجهة سياحية، يقابله

[1] هواري معراج ومحمد سلمان جردات، **السياحة الصناعية وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية** ، حالة الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد03 ، ورقلة 2005،ص 22.

[2] عبد الرحمن السحالي وحبيب الهبر ، **الدليل الإرشادي للسياحة الصناعية في الوطن العربي**، دليل مفهوم السياحة الصناعية، سلسلة 01 ، ص02

ترويج وتشجيع ادارة الضيافة وتوجيه انشطة هؤلاء الزوار وتزويدهم بالسلع والخدمات اثناء اقامتهم[1].

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان لصناعة السياحية نفس مقومات الصناعات الاخرى والتي تقوم على المقومات الاساسية لعناصر الانتاج وهي المواد الاولية، العنصر البشري وراس المال الا ان الهدف الرئيسي لنجاح هذه الصناعة لا بد من توفر الشغف والابتكار لخلق منتج سياحي مستدام يحقق ميزة تنافسية.

الفرع الثاني: خصائص تميز الصناعة السياحية عن باقي الصناعات.

ان لصناعة السياحية خصائص اقتصادية تميزها عن غيرها من الصناعات وهذا لأسباب عدة اهمها[2]:

1. ان السياحة ليست ناتج مادي ينقل من مكان لآخر بل هي صادرات لخدمات غير منظوره ولا تنقل الدولة او تتحمل نفقات نقل السائح إلا اذا كانت وسيلة النقل مملوكة للدولة المصدرة للمنتج السياحي.
2. ان المنتج السياحي من تلك الصناعة يتميز بمميزات ومقومات وتسهيلات تختلف عن اي منتج اخر.
3. ان عناصر الجذب السياحي التي تباع من خلال السياحة على شكل منتج لابد لها من تسهيلات سياحية تتواجد مع هذا المنتج جنبا الى جنب كمشروعات البنية التحتية، منشآت الإقامة مشروعات النقل السياحي والمنشآت الترويجية ....الخ.
4. ان السياحة الخارجية ترتبط بالتأثيرات الخارجية وذات مرونة عالية من السعر والدخل وتتعلق بالموسمية والظروف المناخية.
5. يتميز قطاع السياحة بوجود تشابك وعلاقات ربط امامية وخلفية مع العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى بسبب الطبيعة المركبة للسياحة والتي تشمل

[1] زيد منير سلمان ، **الاقتصاد السياحي** ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 25

[2] أحمد محمد مقابلة، **صناعة السياحة**، دار الكنوز المعرفة ، الأردن ، 2006، ص 26

على انشطة عديدة تسهم في اخراج المنتج السياحي مثل انشطة الفندقة المزارات، الارشاد السياحي، ووكالات السياحة والسفر، هذت فضلا عن الانشطة الاخرى.

الفرع الثالث: اسباب انتشار صناعة السياحة.

تتمثل الاسباب التي ادت الى انتشار السياحة في النقاط التالية[1]:

1. الانتقال من الريف الى المدينة ادى الى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الاعمال المكتبية الخاضعة الى الروتين واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية وهذا بدوره ادى الى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من جو الروتين والعمل وزحم المدينة.
2. تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات والمكائن الحديثة ادى الى زيادة اوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة.
3. التمتع بالإجازات المدفوعة الثمن بعد احداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الاجازات الاجبارية المدفوعة الثمن.
4. زيادة وحدات الانتاج ادى الى حصول فائض في الانتاج وبدء التجار والصانعين في لبحث عن اسواق جديدة لتصريف بضائعهم وهذا يحتاج الى السفر.
5. تطور وسائل النقل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقد تطورت الطائرات الحربية التي كانت تستعمل لغرض الحرب الى طائرات مدينة لنقل الركاب وهذا بدوره الغى المسافات بين الدول اذ اصبح الانتقال من دولة الى اخرى لا يستغرق ساعات معدودة باستعمال احدث الطائرات النفاثة اذ اصبح العالم كأنه قرية صغيرة بعد ان كان الانتقال من مكان الى اخر يستغرق ايام طويلة وكان محفوف بالمخاطر وقطاع الطرق والقرصنة.

[1] عصام الدين الأحمدي ، **الآثار الاقتصادية لأزمة السياحة** ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد 01 ،2006 ، ص 72 .

الفرع الرابع: الشروط الواجب توفرها في الصناعة السياحية.

حتى تصبح السياحة صناعة فعالة، فانه ينبغي توفر الشروط الاساسية التالية[1]:

1. ايمان وقناعة بالسياحة من اعلى المستويات في الدولة المضيفة.
2. ان تكون السياحة نشاطا منظما ومنضبطا.
3. ان تساهم السياحة في الحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية.
4. ان تتوفر لصناعة السياحة كوادر مؤهلة قادرة على اشباع رغبات السياح وتحقيق اعلى درجات الرضا لديهم.
5. ان تمتلك صناعة الضيافة اخلاقيات المهنة اسوة بالمهن الاخرى مثل الطب والمحاماة والتعليم.
6. ان تكون جزءا اساسيا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني.
7. ان يتم تطويرها بشكل منظم ودوري، وان تحقق التفاعل المنشود بين حضارات الشعوب من خلال العلاقات التفاعلية الصميمة بين البلد المضيف والضيف الزائر.

المطلب الثاني: عوامل الجذب والاستقطاب للصناعة السياحية.

تعتبر السياحة احد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تمتد اثار نموها لأجيال طويلة فمع مرور الزمن ترتفع الدخول الحقيقية لسكان العالم، كما يزداد وقت الفراغ نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مختلف الانشطة ويصاحب ذلك تزايد الطلب على السياحة، ويعتبر توافر مقومات الجذب السياحي من ثروات طبيعية وأثار ومعالم حضارية حديثة بالإضافة الى استقرار المناخ السياسي والأمني والاجتماعي والبيئي من اهم الركائز الاساسية لنمو وزيادة الطلب على السياحة ولا يمكن تصور تنمية سياحية دون توفر منظمات تعمل على تنظيم العلاقات بين السياحة والهيئات الرسمية والغير رسمية والشركات والعاملين في مجال صناعة السياحة والسياح.

[1] مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ ، **مبادئ السفر والسياحة والصناعية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن،2001، ص112.

الفرع الأول: عوامل جذب الطبيعة.

وتشكل المظاهر الطبوغرافية او التضاريسية والجيولوجية والعوامل المناخية وعوامل الطقس والغطاء النباتي وأنواع الحيوانات والتنوع البيولوجي والمظاهر البيئية والأنظمة الايكولوجية ويتم التركيز على خصوصية وتفرد العوامل الطبيعية والمظاهر الناجمة عنها والتي يمكن ان تشكل مغريات للجذب السياحي في حالة تجهيزها وإعدادها بالشكل المناسب، ومن المظاهر الجيولوجية والطبيعية النادرة البحر الميت الذي يعتبر اخفض نقطة على سطح الارض وحاذق نهر الكولوراد في الولايات المتحدة الامريكية والكهوف والمغارات الطبيعية مثل مغارة جفيتا في لبنان، والمياه المتدفقة الساخنة من باطن الارض كما هو الحال في ايسلندا في العديد من الينابيع الحارة وفي الاردن على طول وادي الاردن من المحمية شمالا الى حمامات ماعين في الوسط والى حمامات عفراء.

ومن اهم عومل الجذب الطبيعية التي ساهمت بشكل فعال في تطوير صناعة السياحة الشواطئ البحرية الجذابة التي تتميز بالمناظر البحرية الخلابة والرمال الناعمة والشمس الساطعة كما تظهر السياحة الخضراء التي تعتمد على مناطق الغابات الفريدة كاستمرار لعوامل الجذب الطبيعية، واقترنت بهذا النوع من السياحة ما يعرف بسياحة الحياة البرية والمنتشرة الان بشكل واسع في الدول الافريقية التي تتميز بتنوع واسع في الحياة الحيوانية البرية حيث تم انشاء محميات طبيعية في جنوب إفريقيا، كينيا واوغندة وغيرها من الدول الافريقية التي يشاهد منها السياح الحيوانات البرية المفترسة في بيئتها الاصلية كالأسود والنسور والنمور والقردة التي اصبحت تجذب اعداد متزايدة من السياح والزوار خاصة من الدول الاوروبية وأمريكا[1].

[1] حمد ماهرو عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية** ، الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث، مصر، 2012، ص 17.

الفرع الثاني: عوامل جذب من صنع الانسان.

وتضم المواقع الاثرية كالمتاحف والأبنية الاثرية وأماكن المواقع الحربية الشهيرة والمراكز التجارية الدولية ومراكز المؤتمرات والمنتجعات الصحية العلاجية والاستشفائية، كمستشفيات الجراحة والعلاج الطبيعي المتخصصة بالإضافة الى المزارات الدينية وكل الصور الاخرى للإنتاج الحضاري القديم والحديث والمعاصر في الدولة.

وبصفة عامة تصنف عناصر الجذب السياحي الى العديد من التقسيمات، حيث يتم تصنيفها تبعا للخصائص الرئيسية المميزة لكل عنصر وتبعا للدوافع والحاجات التي يشبعها هذا العنصر ومن هذه التصنيفات نجد[1]:

1. **الامكانيات التاريخية والأثرية:** تعتبر المقومات التاريخية والأثرية من الامكانيات السياحية الهامة، وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية من خلال التعرف على تطور وتعاقب الحضارات.
2. **المقومات الدينية:** تتمثل المقومات الدينية في الامكان المقدسة والآثار الدينية، وتعتبر مكة المكرمة من اشهر المواقع الدينية في العالم، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم وهذا لأجل مناسك الحج والعمرة.
3. **المقومات الثقافية:** وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب والتظاهرات الثقافية والفنية.
4. **المقومات المادية:** تعتبر الامكانيات المادية الركيزة الاساسية لقطاع السياحة في اي بلد وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الاساسية كالمطارات والطرقات والسكك الحديدية، والبنى الفوقية كالفنادق والاتصالات والنقل...الخ.

[1] مخلوفي عبد السلام ، **دور السياحة الصناعية في التنمية المحلية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر، دار الثقافة ، بشار ، 2003 ، ص .04

5. **المقومات المؤسسية:** وتتمثل في المؤسسات القائمة في القطاع السياحي ولعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة من خلال التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ووضع خطط التسوق وبرامج الترويج للسياحة.

وقد ظهرت الاحداث الخاصة في السنوات الاخيرة كمرغب سياحي له اهميته ودوره في جذب اعداد متزايدة من الحركة السياحية الى الدولة التي تقع بها هذه الأحداث وتتنوع هذه الاحداث سواء كانت احداثا خاصة ضخمة مثل تنظيم الاولمبيات او المعارض الدولية او تنظيم المهرجانات الى غير ذلك حيث تعتبر بذلك جزء لا يتجزأ من التنمية السياحية.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه الصناعة.

تختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع السياحي باختلاف الانشطة والمناطق ذات العلاقة، إلا انها في اغلب الحالات تشكو من جملة من العراقيل اهمها[1]:

الفرع الاول: المشاكل التي تواجه السياحة.

1. **نقص المقومات الذاتية:** قد يعاني بلد ما من نقص الموارد السياحية الطبيعية منها التاريخية والثقافية، هذا ما يشكل عائقا امام تطوير السياحة لهذا البلد.
2. **تراجع الوعي السياحي:** لا تزال بعض البلدان تعاني من نقص الوعي بالأهمية المختلفة للسياحة من جميع النواحي، (الاقتصادية_ الاجتماعية_ الثقافية).
3. **نقص البنى الاساسية للسياحة:** هناك الكثير من بلدان العالم تشتكي من نقص الهياكل الاساسية لإقامة سياحية ناجحة، وقد تكون هذه البنى الاساسية فوقية او تحتية.
4. **غياب الامن السياحي:** يعتبر توفير الامن وسلامة السياح من الامور الهامة والأساسية التي لابد من توفرها في البلد السياحي، اذ ان المشاكل المتعلقة

[1] حمداني محي الدين، **دور السياحة الصناعية في تحقيق التنمية للألفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول ، يومي16-17 أفريل2014، ص 90.

بسلامة السياح تؤثر سلبا على سمعة البلد المضيف على التمويل اللازم لمشاريعها السياحية.

الفرع الثاني: الازمات والعوائق التي تواجهها السياحة[1].

1. **الازمات السياحية المتولدة على البيئة الطبيعية:** كالزلازل والبراكين والسيول تؤثر تأثيرا وفنيا ولفترة زمنية محدودة تتعلق بفترة حدوث الكارثة الطبيعية او تؤثر نمطيا بالأحجام عن الانماط السياحية المرتبطة بمنطقة الكارثة مما يقلل من حجم الطلب السياحي على هذه المناطق وعدم الاقبال على الانماط المتعلقة بها إلا في وجود حاجة ملحة لهذا الطلب مثل السياحة العلاجية او الرياضية، اما بالنسبة للازمات المتولدة عن البيئة السياسية فان الطلب السياحي يتأثر تأثيرا زمنيا قد يطول او يقصر حسب نوع الازمة السياحية ومدى تأثيرا بشكل العلاقات الدولية.
2. **الامراض الوبائية:** ان انتشار الامراض الوبائية وتفشيها يشكل عائقا في وجه السياح الدوليين والمحليين كما هو الحال في تفشي مرض الالتهاب الرئوي الحاد في منتصف شهر مارس عام 2003 وانتشاره في حوالي 27 دولة منها الصين وهونغ كونغ، تايوان...الخ، اذ وصل التدني في حركة شركة الطيران الاوروبية في نهاية شهر افريل الى 28% من حجم الرحلات المعتادة كما وصل التدني في حركة النقل الجوي التي تعتبر السياحة المحرك الرئيسي لها الى درجة ان كل 4 مقاعد من اصل 10 في رحلات شركة الطيران الاوروبية كانت خالية.
3. **ازمات نقص الموارد الطبيعية:** كنقص مصادر المياه وانقراض بعض انواع الكائنات الحية النادرة وهذه ايضا قد تنتج عليها ازمات في قطاع السياحة لتأثيرها السلبي على الطلب السياحي وأيضا على المعروض السياحي.
4. **عدم الاستقرار السياسي والحروب:** قد يمنع الانسان لمختلف الاسباب من الحصول على جواز سفر او تأشيره خروج من بلده او دخول بلد اخر او يمنع

[1] رميدي عبد الوهاب وعامر كمال، **التنمية السياحية وعلاقتها بحماية البيئة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة– دراسة تجارب بعض الدول– ص 06.

من السفر لبلد او بلدان محددة او تحدد اقامته من مكان او منطقة محددة في بلده، كما ان اجراءات تحويل العملات لبعض البلدان تحدد المبلغ المسموح تحويله بقدر ضئيل وتمنع بعض الناس من السفر.

كما يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل التي تتحكم في صناعة السياحة فالظروف الامنية المتردية سواء في البلد المصدر للسياح او البلد المستقبل تعمل على الحد من انتشار الحركة السياحة ومن امثلة ذلك ما شهده العالم من حروب كحرب الخليج والحرب الاسرائيلية في فلسطين وانتشار ظاهرة الارهاب التي افرزتها احداث 11 سبتمبر 2011، الامر الذي ادى الى انخفاض كبير في عدد السياح الدوليين.

وهناك معوقات اخرى تتمثل في: لعل من بين المعوقات التي تحول دون تطور الصناعة السياحية ما يلي[1]:

1. نقص في برامج الترويج السياحي.
2. الاعتماد على الاسواق غير التنافسية.
3. الاوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة التي تجري بما لا يشتهي النشاط السياحي.
4. الاوضاع الاقتصادية المتمثلة في الازمة المالية العالمية.
5. عدم توفر البنى التحتية والمرافق السياحية المطلوبة حسب المعايير الدولية.
6. عدم الاهتمام بالمواقع ذات البعد الثقافي والتاريخي والحضاري.
7. نقص في موارد الاستثمار السياحي الخارجي والداخلي.

[1] محي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص38.

المبحث الثالث: تنمية وتطوير الصناعة السياحية.

ان القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، لما له من دور فعال في تكوين الناتج الوطني، ويخلف دوره باختلاف اهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، فالتنظيم الاقتصادي لكل دولة مقسم الى عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تحدث بفعل التغيرات الاقتصادية، وبما ان تنمية الدول اقتصاديا تطلب تغييرا وتجديدا هذه التنظيمات الاقتصادية للدولة وخاصة العقيمة منها التي لا تحقق ناتجا وطنيا، فان تنمية القطاع السياحي يعتبر احدى هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم تنمية وتطوير الصناعة السياحية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم التعاريف لتنمية الصناعة السياحية واهميتها واهدافها.

الفرع الاول: مفهوم تنمية الصناعة السياحية.

لا يختلف تنمية القطاع السياحي بعمومياته عن الانواع الاخرى من الاستثمارات، فمثلما يهتم الاستثمار بتنمية وتطوير راس المال البشري، بهدف زيادة الانتاج القومي كما ونوعا، فان الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير راس المال المادي والبشري، الذي يعد جزءا من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي.

ان التنمية الصناعة السياحية هو القدرة الهادفة الى تكوين راس المال المادي وإعداد راس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات السياحية، من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية والمطاعم والملاهي والمتنزهات ...الخ. فضلا عن اعداد كادر سياحي متخصص وكفؤ[1].

[1] الحاج حنيش و قويدري كمال، **التخطيط السياحي، السياحة الرياضية نموجا**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول ، ص 08.

عرف على: "انه مجموع ما تنفقه الدولة في القطاع السياحي وما تستقطبه من استثمارات اجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الانشطة الواعدة لما تتحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة[1]".

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة تنمية الصناعة السياحية: "بأنها التنمية الاستثمارية للسياحة، والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص في المستقبل، كما انها القواعد المرشدة في مجال ادارة الموارد بطريقة يحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[2]".

كما يعرف المشرع الجزائري: "التنمية السياحية بالقانون رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري سنة 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث يحدد هذا القانون في فصله الاول ومن خلال مادته الاولى شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، اما المادة 7 من القانون تنص على الزام الدولة بتوفير الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي، حيث يتم انجاز برامج تطوير الانشطة السياحية بصفة اولية داخل مناطق التوسع السياحي، كما ان الدولة من تتكفل بالأعباء المترتبة على اعداد الدراسات واشغال التهيئة القاعدية وانجازها داخل مناطق التوسع السياحي، اما الفصل الثاني للقانون في مادته 11 ينص على ان تضع الدولة تدابير تشجيعية، لا سيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، وذلك قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني[3]".

من التعاريف السابقة: "نجد ان الاستثمار السياحي هو عبارة عن عملية تنموية ممولة محليا وأجنبيا، تقوم على استخدام وتوجيه رؤوس الاموال لخلق او تثمين المنتوج او الخدمة السياحية التي ترد ضمن عناصر جذب السياح، وذلك بهدف الترويج

---

[1] عبد الوهاب صلاح الدين، **التنمية السياحية الصناعية**، الطبعة الأولى، مطبعة زهران، القاهرة ، 2009، ص182

[2] محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله ، **التنمية السياحية الصناعية في جمهورية مصر العربية**،" دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية " المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص4.

[3] محمود الديماسي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 152.

والتسويق لهذه الخدمة وتحقيق احتياجات السياح وكذا تحقيق عوائد على رؤوس الاموال المستغلة".

المطلب الثاني: اهمية وأهداف تنمية الصناعة السياحية.

يندرج تنمية القطاع السياحي ضمن اولويات برامج التنمية للسلطات العمومية، وذلك له أهمية بالغة التي يعود بها الاستثمار في هذا القطاع، وكذا تحقيق الاهداف المرجوة من هذا الاستثمار وله عدة اهداف.

الفرع الاول: أهمية تنمية الصناعة السياحية.

تعتبر تنمية القطاع السياحي من الانشطة التي تجلب المداخيل للوطن، وذلك دون الحاجة الى شحنها وتوصيلها حتى المستهلك، وذلك لان السائح يأتي الى المناطق السياحية ويشتري السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا ما يولد اهمية بالغة للقطاع السياحي والاستثمار فيه، وتتمثل هذه الاهمية فيما يلي.[1]

1. **المحافظة على التراث الوطني:** تنظم العديد من الدول مقومات وعناصر جذب سياحية عديدة مفيدة دائمة وخاصة المتعلقة بالمزايا التاريخية والتراثية للدولة، فهي تعمل على تحفيز المزيد من الاعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف، وهذا ما يحافظ على التراث الوطني ويعمل على خلق فرص عمل جديدة وإيجاد المزيد من الصناعات الخفيفة وتوفير مناصب شغل متنوعة.
2. **اهمية تنمية الصناعة السياحية في زيادة الدخل الوطني:** وذلك انه يمكن ان يؤدي الى زيادة القيمة المضافة، فالأجور التي تدفع للعاملين بها، الارباح والدخول التي تحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، وإنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي والنجاح في تحقيق

[1] سليمان ناصر، **قطاع السياحة الصناعية في الجزائر: الواقع ومتطلبات التأهيل**، ولاية غرداية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر– بعض الدول العربية والإسلامية – ص 02.

درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، كل هذا يمكن ان يؤدي الى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة.

3. **اهمية الاستثمار السياحي في تحسين ميزان المدفوعات:** يتم ذلك من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه من الايرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي.

4. **اهمية التنمية في توفير مناصب شغل:** ان التوسع في انشاء المشروعات السياحية والمشروعات المرتبطة بها (مرفقيه وخدماتية تكميلية)، يعمل على توليد عدة انواع من العمالة نتيجة للنشاط السياحي.

ومن خلال ما سبق نجد ان اهمية التنمية السياحية: "تتلخص في المحافظة على تراث وثقافة الأوطان والحرص على ديمومتها من خلال توفير مناصب شغل في الصناعات التقليدية مما ينتج بدوره مناصب شغل جديدة ويقضي على نسبة معتبرة من البطالة، كما يعمل الاستثمار السياحي على زيادة قيمة الدخل الوطني والناتج القومي للدولة وكذا تحسين ميزان المدفوعات وذلك يحدث في حالة الاستخدام الجيد والأمثل للموارد الطبيعية والمالية المتوفرة داخل الوطن".

الفرع الثاني: اهداف تنمية الصناعة السياحية.

يهدف الاستثمار السياحي الى تحقيق الامور الاتية[1]:

1. المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية (التراث الوطني) والموارد الاخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل لان اهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة بالاعتماد السياحة على تلك الموارد كجاذبيات وكسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية

[1] بختي فريد ومدات جمال، **السياحة في الجزائر الإصلاحات والآفاق المستقبلية**، مع الإشارة لولاية البويرة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، ص 160.

والتراثية والأثرية، هي راس المال الثابت، فاذا كانت تلك الموارد مشوهة او مهملة فان السياحة تبقى بعيدة عن التطوير، لهذا فان البداية في تحقيق الاستثمار لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشك المناسب.

2. تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمن تخطيطها وإدارتها وتجنبها المشاكل البيئة او الاجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد الطاقة الاستيعابية، وضع تعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الاشراف والضوابط المتعلقة بكل هذه الامور.
3. الارتقاء بمعايير ومستويات الجودة في البيئة، وهي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السياح، حيث تمثل السياحة الحافز الاساسي للسكان والسياح من اجل المحافظة على البيئة خاصة في المقاصد السياحية.
4. التحديث الدوري للأنشطة والفعاليات السياحية والترويجية لتبقى مستمرة في مواكبة حاجات ومتطلبات السائح وتحقق اهدافها التسويقية، فلقد اصبح انطباع السائح عن المكان قبل وإثناء الزيارة عاملا مهما في مدى اقبال السياح للاشتراك بالرحلة السياحية.
5. توفير فرص عمل للمجتمع المحلي وتوزيع معظم العوائد السياحية على اوسع شريحة من السكان المحليين، وبالتالي يصبح هؤلاء السكان عنصرا داعما في تحقيق شروط الاستثمار السياحي.[1]

[1] بختي فريد ومدات جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

المطب الثالث: الاثار الايجابية والسلبية في تطوير الصناعة السياحية.

تتجه في عصرنا الحاضر معظم بلدان العالم الى تطور السياحة وترقيتها نظرا لأثارها الايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك المزايا لأخرى التي تحققها السياحة على المستوى الوطني، اذ انها تتميز بوفرة الحصيلة من العملة الصعبة وسرعة دوران النشاط اضافة الى خصوصيات اخرى تتمثل في تنقل السائح الى اسواق السلع من اجل اقتناءها واستهلاكها.

ولكن السياحة ليست لها دائما اثار ايجابية فقط فقد تنجر عنها اثار سلبية وخاصة اذ لم تحترم القواعد الاساسية للتنمية السياحية المستدامة التي تهدف الى الاستغلال العقلاني للموارد السياحية قصد الانتفاع منها دون التسبب في اتلافها عن طريق الاستهلاك المفرط لذلك سوف نتطرق الى بعض الاثار الايجابية وكذلك الى الاثار السلبية الناجمة عن السياحة.

الفرع الأول: الاثار الايجابية لصناعة السياحية.

من الاثار الايجابية للسياحة التي تعود على المجتمع بفائدة كبيرة يمكن ان نذكر منها مايلي[1]:

1. تحفيز الانشطة الاقتصادية الاخرى لأنه كلما زادت تدفقات السياح لا سيما الاجانب.
2. الحصول على الموارد المالية بالعملة الصعبة لان السياحة اصبحت تعد من بين اهم القطاعات المصرة للخدمات ويصنف هذا النشاط الاقتصادي في ميزان المدفوعات ضمن الصادرات غير المنظورة كالتامين والملاحة.
3. استحداث مناصب شغل معتبرة لان السياحة تعتمد بشكل رئيسي عن العنصر البشري خلافا لمعظم القاعات الاقتصادية الاخرى التي تتجه اكثر فأكثر نحو

[1] موسى سعداوي وحكيم وجطو، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، ص10.

استعمال المكنة والأجهزة المتطورة حيث اخذت الالة مكان العامل الشيء الذي ترفضه السياحة.

4. السياحة قطاع خدماتي يساهم في اعادة توزيع المداخيل بين الفئات الاجتماعية وكذلك بين الريف والمدينة وبين العاملين في قطاع السياحة وباقي القطاعات الاخرى.
5. السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق الوطن وذلك يكون عن طريقة اقامة المشاريع السياحية في المناطق الاقل حظا في التنمية كالمناطق المعزولة والجبلية والصحراوية والتي تمتع بعناصر الجذب السياحي.
6. ترقية التراث الوطني والحفاظ على الثقافات المحلية وذلك عن طريق اقامة العروض الفنية كالفلكلور التي تقدم للسياح، زيادة المتاحف والآثار التاريخية والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب.
7. السياحة عامل لتقريب الشعوب واحتكاك الحضارات ونشر السلم وترقية المبادلات بين الشعوب.
8. تثمين المناطق من جراء اعمل التهيئة السياحية وما ترتب عنها من عمليات فك العزلة وانجاز المنشآت القاعدية كالفنادق والقرى السياحية وشق الطرقات والكهرباء والغاز وصرف المياه وخلق حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية.
9. تجديد قوى العمل وجعلها اكثر انتاجية وفعالية نتيجة لما توفره السياحة من راحة واستجمام.

الفرع الثاني: الاثار السلبية للصناعة السياحية[1].

1. التحولات الاجتماعية نتيجة النشاط السياحي الذي يهتم بالمناطق السياحية المختلفة وتعميرها وإعدادها لاستقبال السائحين حيث يتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بالنسبة لسكان هذه المناطق.

[1] عنون نور الدين وحجيرة إلياس، **واقع التنمية السياحية، المجهودات الإنمائية والممارسات الاجتماعية**، دراسة حالة مدينة تيمقاد، الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "السياحة في الجزائر الواقع والآفاق"، ص 06.

2. انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي خاصة في الدول التي تعاني في انخفاض مستويات المعيشة مما يؤدي الى اتجاه نسبة من ابناء هذه الدول الى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وان كانت بوسائل غير مشروعة.
3. التصادم الثقافي نتيجة التعارض والاختلاف بين الافكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج.
4. تسرب بعض المقتنيات الاثرية والتاريخية المهمة.
5. احداث ازمات مرورية في المناطق السياحية التي تساعد على انتشار الامراض والأوبئة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في الفصل تم الاستنتاج ان الصناعة السياحية اصبحت من اكثر الصناعات في العالم ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها ينمو بصورة سريعة، حيث تعتبر الصناعة السياحية قطاع انتاجي يحتل موقعا هاما في اقتصاديات العديد من البلدان سواء المتقدمة منها او النامية.

فهي اليوم اصبحت عملية انتاجية مترابطة بين استراتيجيات وخطط عمل متطورة لتحويل المقومات الطبيعية وغيرها الى مردود اقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد.

تعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنُّمو الاقتصادي يعني – في الغالب – حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، والذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار، وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، ومن اجل توضيح اهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاسس التي تقوم عليها تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاسس العامة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول: ماهية التنمية الاقتصادية.

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى بعض التعاريف وتحديد اهداف وعناصر التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى تعاريف متعددة فيما يخص التنمية والتنمية الاقتصادية.

الفرع الاول: تعريف التنمية.

يعد الاقتصادي "شومبيتر": "أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا[1]".

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956 أن التنمية: "هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[2]".

---

[1] عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص20-19.

[2] علي جدوع الشرافات، **التنمية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 12.

هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" W. Rostow: "على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة[1]".

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية: "عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى[2]".

ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع: "تكون باشتراك أعضاء المجتمع انفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم[3]".

في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية: "يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال ايدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[4]".

---

[1] بن يعقوب الطاهر، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أفريل 2008.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص63-64.

[3] عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص200.

[4] ضاري ناصر العجيمي، **الأبعاد البيئية للتنمية** ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص33-34.

أما "نيتل" و"روبرتسون" Nettle & Robertson فقد عرفا التنمية بأنها: " العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية –بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة[1]".

ومما سبق نستنتج ان التنمية يتمثل في كونها: "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

جدول رقم (02): الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص60-61.

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص25.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.

التنميـــة لغـــة: "معناهـا النمـاء أي الازديـاد التـدريجي، يقـال نمـا المـال ونمـا الـزرع نمـوا أي تـراكم وكثـر، ويسـتخدم اصـطلاح التنميـة عـادة بمعنـى الزيـادة فـي المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها[1]".

ويقصـد بالتنميـة الاقتصـادية اصـطلاحا: "هـي النمـو المـدروس علـى أسـس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية في الميدان الاقتصادي[2]".

عرفها الاقتصاديان M.G.Meir و R.F.Baldwin التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية يزاد فيها الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم[3]".

وعرف الاقتصادي Nicolas Kaldor التنمية الاقتصادية على أنها:" مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[4]".

وقد عرفت أيضا:" بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط الدخل الفردي خلال فترة زمنية معينة[5]".

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول ان التنمية الاقتصادية هي: حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج وتغيير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها

---

[1] روبرت لافون جارمان، ترجمة نادية خيري، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص55

[2] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص25.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، طبعة 2002، ص24.

[4] محمد مدحت مصطفى، أحمد سمير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 44.

[5] الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** طبعة 2008، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص44.

الافراد في المتوسط، ولعل هذا يعني ان التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغيير الكمي وانما تمتد لتمثل التغيير النوعي والهيكلي.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

ان اهداف التنمية تختلف من دولة الى أخرى باختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وينكم حصرها فيمايلي:

الفرع الاول: زيادة الدخل القومي.

تعتبر زيادة الدخل القومي من اول اهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة بل من اهم الأهداف على الاطلاق، ذلك ان الغرض الأساسي الذي يدفع بالبلد الى القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وانما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان وبدجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، ذلك ان التنمية الاقتصادية اذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي فان هذا قد يحدث فعلا، غير ان هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكن اكبر من الزيادة في الدخل القومي او عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا[1].

الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة.

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول النامية، ذلك انه المعتذر تحقيق الضرورات المادية للحياة، من طعام ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

[1] علي جدوع الشرافات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص12-14.

ان تحقيق هذا الأخير يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب ان ترتبط هذه الزيادات بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية، لان زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل[1].

الفرع الثالث: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات.

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدف لعملية التنمية الاقتصادية فاغلب الدول النامية تعاني من انخفاض دخلها القومي، وانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها، حيث تواجه اختلالات في توزيع الدخول والثروات ومن الطبيعي ان يكون للتفاوت في توزيع الدخول والثروات اثارا سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، مما يخلق طبقات في المجتمع، ويؤدي الى توسيع الفجوة الاجتماعية بين افراد المجتمع، وهذا يعني بدوره أيضا اهدار موارد التنمية الاقتصادية الى إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح في المجتمع، بدلا من تركيزها في يد فئة محددة لأنها تتوزع من خلال الدخل القومي، في صورة دخول فردية[2].

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية.

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي[3]:

1. **العمالة:** إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع آلات

[1] محمد البنا، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، الأردن، 2001، ص19.

[2] يوسف عبد الله، صابع، **مقررات التنمية الاقتصادية** العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص13.

[3] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص5-6

حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

2. **رأس المال:** والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.
3. **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية
4. **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.
5. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات[1].
6. **العالم والتنمية:** يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث اهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي[2]:

يشير تعبير **العالم الأول** إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف

[1] صدر الدين صواليلي، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] رمزي علي إبراهيم، **اقتصاديات التنمية**، دار الرضا، الأردن، 2010، ص66.

بهذا المستوى عالميا. وتعدد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وايطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

تلخيص معنى تعبير **العالم الثاني** بمجموعة الدول التي خاضت التجربة ألاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية

استُعمل تعبير **العالم الثالث** لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى *سوفي* هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

العالم الرابع أو **الدول الأقل تطوراً** هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

وفي السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً (Newly industrialized countries)، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية.

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية[1]:

1. متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـ 750$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق 900$ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).
2. ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).
3. اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في العام 2006 هي أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك 50 دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا.

[1] عبد الوهاب امين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر الأردن، 2000، ص25.

المبحث الثاني: الاسس العامة للتنمية الاقتصادية.

تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع الهامة التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والباحثين وهي مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الامور العالمية، وما وافق هذه الاخيرة من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الاقتصادي واصبحت بذلك التنمية الاقتصادية القضية الاكثر تداولا سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي.

المطلب الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية.

توجد عدة متطلبات للتنمية الاقتصادية نذكر أهمها[1]:

1. **خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:** تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة، في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية. أما في المجال الاجتماعي والثقافي، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما يتطلب نجاح التنمية الاقتصادية بسرعة، وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.
2. **التصنيع:** ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.
3. فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها

[1] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص78.

على أجزاء الاقتصاد الوطني لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

4. **رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):** تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار، الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة، لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

5. **الشمولية:** فالتنمية تغير شامل لا ينطوي فقط على الجانب الاقتصادي، بل يشمل أيضا الجانب الثقافي، السياسي، الاجتماعي، والأخلاقي ... الخ.

6. **حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي:** وهذه الزيادة تكون لفترة طويلة من الزمن وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل[1].

[1] حسين درويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص106.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التنمية الاقتصادية.

حتى يمكن للدول المتخلفة الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها وجب عليها اختيار استراتيجية سليمة لتلك التنمية، ويقصد باستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الدور الذي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية، وفيما يلي عرض لأهم عوامل نجاح التنمية الاقتصادية:[1]

1. **عامل النمو غير المتوازن للتنمية:** هذا العامل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الاقتصادية أو الصناعات التي تتميز بالأهمية التنموية، تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق استثماري وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات والصناعات الأخرى، وتتحقق هذه المراحل المتعاقبة نتيجة لحدوث وفرات خارجية تولدت عن الاستثمارات السابقة في القطاعات السائد، ففي هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع، مثل:

– **صناعات ذات الدفع للخلف:** صناعة الحديد والصلب حيث تتطلب صناعة استخراج الخام وصناعة الفحم.

– **صناعة ذات الدفع للأمام:** صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير، وكذلك صناعة البتروكيمياويات.

2. **عامل النمو المتوازن للتنمية:** إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبني على أساس الدفعة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى، في جبهة

[1] عبد الرحمان بوادقجي، **التنمية الاقتصادية**، دار الكتب الجامعية، دمشق، 2000، ص14.

تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي، حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة على أمرين[1]:

– يتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج، وذلك لجني وفرات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

– الأمر الثاني يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله، ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط.

3. **عامل النمو المخطط:** يعتمد هذا العامل على المخطط الاقتصادي الشامل للنشاط الاقتصادي والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بتوفير وتوجيه الاستثمارات، ويعرف التخطيط أنه مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة اتفق عليها من أجل الوصول إلى أهداف معينة ومحددة. كما يعرف التخطيط أيضا أنه التوجيه الواعي أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والمقصود بالتوجيه الواعي هنا، التوجيه الإداري المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه.

وقد يكون عامل النمو المخطط في صورة نمو متوازن أو نمو غير متوازن كما تتسم هذه الاستراتيجيات بالمميزات التالية[2]:

- الوفاء لاحتياجات الشعب الأساسية وخاصة للطبقات المنتجة منها.
- قيامه على أساس الاستثمار الأمثل للموارد.
- إعلان المجتمع على إرادته في التخطيط.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.

[1] كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص83.

[2] محمد مروان السمان محمد ظافر مجيد، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001، ص 392.

من بين النماذج التنموية الناجحة في البلدان المتخلفة الناجحة (النموذج التنموي الياباني)، هذا النموذج انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وحققت نجاحا كبيرا في تقدمها وتطورها السريع وبقضائها على التخلف الذي عانت منه، وأصبحت في السنوات الأخيرة قطبا من أقطاب الاقتصاد العالمي يستدل به، وأصبحت عملته "الين" عملة صعبة في منافسة الدولار الأمريكي واليورو، حيث يعد النموذج الياباني نموذج رأسمالي بطريقة جديدة، وذلك بتميز قطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص.

فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة المردودية والربح فيها، وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص، وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة، وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الاقتصادية الأساسية ذات الطابع الخدماتي[1].

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية.

تتباين مقاييس التنمية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم لها، وتعد مقاييس التنمية من أهم المقاييس المركبة نظرا لأنها يجب أن تضم كافة المتغيرات الداخلة في تحديد المفهوم، وبالتالي تزداد درجة تعقيد المقياس بزيادة عدد تلك المتغيرات، ونظرا لصعوبة إعداد مقاييس مركبة دقيقة فإنه غالبا ما يتم كل متغير على حدى، ثم يتم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة وفقا لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الذي تم الاتفاق عليه، كما تزداد صعوبة قياس التنمية عندما يتضمن مفهومها متغيرات اجتماعية، يصعب في الأساس قياسها، فعلى سبيل المثال إذا تضمن المفهوم فكرة التطور الحضاري كان من الواجب تحديد عناصر هذا التطور، و إذا تضمن فكرة التطور المؤسسي كان من الواجب أيضا تحديد عناصر هذا التطور، و إذا كانت فكرة

[1] محمد مروان السمان محمد ظافر مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 392.

العدالة الاجتماعية متضمنة المفهوم فإنه يلزم قياس درجة عدالة توزيع الدخل في المجتمع، و إذا كانت فكرة التغيير الهيكلي هي العنصر الرئيسي فإنه يلزم بالضرورة قياس درجة التغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع...و هكذا. وفيما يلي أهم المقاييس المستعملة:

الفرع الاول: مقياس بيكولي (PQLI).

ويطلق عليه (مقياس نوعية الحياة)، وهو من المقاييس المستخدمة في الحكم على مدى نجاح التنمية، وتستخدم كلمة بيكولي كاختصار لتعبير Physicol quality of life index وهو من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات منها: متوسط عمر الإنسان، والمقدرة على القراءة والكتابة، ومعدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة...الخ.

ويتم إعداد هذا المقياس بالطريقة السابق الإشارة إليها، وهي قياس كل متغير على حدة ثم تجميع هذه القياسات في حزمة واحدة وفقا لأهميتها النسبية[1].

الفرع الثاني: مقياس كوسوف.

يعرف الاقتصادي الروسي فلاديمر كوسوف (النمو) بانه: "تغير في حجم النشاط الاقتصادي، "بينما يعرف:" (التنمية) بأنها:" ليست الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي بل و التغير الذي يطرأ على هيكل المقتصد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل، و هي القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع، و على ذلك يمكن التمييز بين مؤشرين يختص الدول بمقياس (النمو) معبرا عنه بمعدل الناتج الاجتماعي، ويختص الثاني بمقياس (التنمية) معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة الى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية[2]".

[1] محمد مدحت مصطفى، أحمد سمير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2006، ص 44.

[2] بن يعقوب الطاهر، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية**، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أفريل ،.2008

ويمكن قياس (درجة التنمية) انطلاقا من تعريف كوسوف عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي. وفيما يلي أهم المقاييس الأخرى لمختلف المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التنمية[1]:

أولا: مقاييس الدخل: تعتبر مقاييس الدخل التي سنذكرها ونناقشها هو أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية.

1. **الدخل القومي الكلي:** يقترح الأستاذ "Meade" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.
2. **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي.
3. **متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المقاييس استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

ويقاس معدل التنمية الاقتصادية مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التنمية} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة الموالية} - \text{الدخل الحقيقي للفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي للفترة السابقة}}$$

ثانيا: مقاييس اجتماعية: يقصد بالمقاييس الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتبرها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذا الجوانب التعليمية والثقافية، وفيما يلي أهم المقاييس الاجتماعية.

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص325.

1. **مقاييس صحية:** لعل من بين المعايير التي تستخدم في قياس مدى التقدم الصحي هي[1]:
   - عدد الوفيات لكل ألف من السكان.
   - معدل توقع الحياة عند الميلاد.
   - عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.
2. **مقاييس تعليمية:** هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وهذا الضرب من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن بين أهم هذه المقاييس:
   - نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة.
   - نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.
   - نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله الى إجمالي الناتج المحلي وكذلك الى إجمالي الإنفاق الحكومي.
3. **مقاييس التغذية:** ومن بين أهم هذه المقاييس:
   - متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
   - نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.
4. **المقاييس الهيكلية:** ومن أهم هذه المقاييس:
   - الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي الى إجمالي الناتج المحلي.
   - الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى إجمالي الصادرات.
   - نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة.

[1] يوسف عبد الله، صابع، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001،ص 13.

5. **مقاييس اقتصادية أخرى:** إن دخول الاقتصاد القومي مرحلة التنمية الاقتصادية يتطلب ما يلي[1]:

- **ارتفاع معدل الاستثمار:** ويرى أغلب المفكرين الاقتصاديين أن التنمية لا تتحقق إلا إذا زاد هذا الأخير عن 1.2 % من الناتج القومي.
- **ارتفاع مستوى الادخار:** يرى "آثر لويس" أن التنمية تكون بتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد يدخر 5% من دخله القومي الى اقتصاد يدخر 12 % من دخله القومي.
- **تحقيق أدنى حد من الجهد الإنمائي:** للتغلب على الانفجار السكاني وعقبات النمو الكامنة والمجتمع وهو ما أكده "ليبنشين".

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

يعد التمويل من اهم الاسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية اضافة الى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، سواء كان التمويل محلي او اجنبي، من خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية والخارجية منها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل.

01/-تعريف التمويل: " للتمويل معنى حقيقي ومعنى نقدي، فالمعنى الحقيقي للتمويل يقصد به توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، أما

[1] عبد الوهاب امين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر، عمان، 2000، ص20.

المعنى النقدي للتمويل فيقصد به إتاحة الموارد النقدية، التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي تتوجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة[1]".

02/-أهمية التمويل: يتضح مما سبق أن أهمية التمويل ترتبط بأهمية تكوين الطاقات الإنتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج القومي، كهدف مباشر للتنمية الاقتصادية، وتبرز هذه الأهمية بوضوح عندما تأخذ بالمفهوم الحديث الواسع لرأس المال، على أنه لا يتضمن رأس المال فقط، بل يشمل رأس المال البشري أيضا، وبالتالي فالبطاقات الإنتاجية لا تقتصر على الآلات والمعدات والتجهيزات والمرافق، بل تشمل إصلاح الأراضي وتكوين الخبرات والمهارات البشرية...الخ.[2]

03/-محددات الموارد التمويلية: على ضوء ما ذكرنا بشأن مفهوم التمويل، إن قيمة ما يتعين إنفاقه على تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، أو بتعبير آخر قيمة الاستثمار القومي، هي التي تحدد الموارد التمويلية المطلوبة، وعليه فالعوامل التي تحكم الحجم الكلي للإنفاق الاستثماري الذي يقرر القيام به، يحدد في النهاية الحجم الكلي للموارد التمويلية المطلوبة، واستنتاجا من نموذج (هارود-دومار)، إن صافي الإنفاق الاستثماري، الذي يقرر المجتمع القيام به في فترة مقبلة يتحدد بعاملين رئيسيين[3]:

- الزيادة المستهدفة في الناتج القومي.
- المستوى العام للمعامل الحدي لرأس المال / الإنتاج (أي: مقدار الإنفاق الاستثماري اللازم لإنتاج وحدة من الإنتاج) أو المستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال.

---

[1] عز الدين ادن الفور، **التنمية بين النظرية والتطبيقية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد تخصص ادارة الاعمال، جامعة ادم درمان، السودان، 2011، ص4.

[2] محمد فتحي عبد الغني، **مفهوم التنمية الاقتصادية وابعاده ونتائجه في مصر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية السياسة والاقتصاد. تاريخ قبول النشر 16/09/2020 ص 403.

[3] مدحت ابو النصر، ياسين مدحت معمر، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، ابعادها ومؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص91.

ويضاف الى العاملين السابقين كمحدد للموارد التمويلية المطلوبة، ضرورة توفير موارد لتمويل إنفاق استثماري، لازم لتعويض إهلاك الطاقات الإنتاجية الجديدة العينية القائمة والتي تحدده معدلات الإهلاك السنوية لهذه الطاقات، ثم يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقرير الإنفاق الاستثماري، والموارد التمويلية المطلوبة، مدى الارتفاع المتوقع لأسعار المواد والسلع والخدمات اللازمة لإنتاج سلع وخدمات الاستثمار.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية.

وفيما يلي المصادر الأساسية لهذا النوع من التمويل[1]:

1. **المدخرات الوطنية الاختيارية:** أي ما يدخره الأفراد والمشروعات اختيارا من دخولهم، وفي معظم البلاد المتخلفة تمويل المدخرات الوطنية الاختيارية للتنمية يحقق إرادات متواضع للتنمية، والمقدرة على الادخار ضعيفة، فإن مجموع المدخرات الوطنية الصافية المتاحة للاستثمار تقل عن 10% من الدخل القومي.
2. ومن المشكوك فيه، أن تتمكن هذه البلدان من سد هذه الثغرة عن طريق المدخرات فقط، ولهذا فهي تلجأ الى مصادر التمويل الداخلية الأخرى من ضرائب وقروض عامة، وإصدار نقدي، والتمويل عن طريق لقطاع الزراعي.
3. **الضرائب:** إن الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة لا تحقق حصيلة كبيرة؛ والدخول المنخفضة في البلدان المتخلفة وصعوبة تحصيل الضريبة، وكبر حجم الجزء النوعي من الدخول بالنسبة للجزء النقدي، تتسبب في صغر حصيلة الضرائب المباشرة، كذلك نجد أن استخدام الضرائب غير المباشرة إذا ما أصاب السلع الضرورية، فيه إجحاف بالكثرة الغالبة من سكان هذه البلاد.
4. **القروض العام:** من المعروف أن هناك صعوبات تواجه عملية الاقتراض الحكومي في البلاد المتخلفة، ولعل أهمها عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية، وضعف عادة الادخار وانتشار عادة الاكتناز، وقلة طلب البنوك

[1] العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد6 العدد2، ديسمبر 2019. ص 132-133.

التجارية وشركات التأمين عليها، مع ميل الحكومة الى التمويل التضخمي، وخوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود، بين وقت الاكتتاب وموعد السداد.

5. **الإصدار النقدي الجديد:** ويقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية، دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات، ويكاد يكون هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين، على عدم فعالية هذه الوسيلة بالنسبة للبلدان المختلفة، بل أن البعض يحذر من الالتجاء إليها، ويرى أن ضررها يزيد عن النفع العائد منها.
6. **استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل:** استخدم القطاع الزراعي في العديد من الدول التي أصبحت اليوم كوسيلة لتمويل التنمية، سيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية.

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية الى الأمام، تلجأ عادة الى تدبير التمويل اللازم من الخارج وتنقسم مصادر التمويل الخارجي الى قسمين هما: – مصادر التمويل الخاصة –مصادر التمويل الرسمية.

أولا: مصادر التمويل الخاصة: وتكون على عدة أشكال[2]:

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد، في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، وتعني الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة

[1] العربي حجام، سميحة طرني، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

[2] سالمي رشيد، عزي نوال، **استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة في تجارب بعض الدول**، مداخلة مقدمة للشراكة في الملتقى العلمي الخامس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2019. ص 9-10.

على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية، أو فروع لشركات أجنبية في الخارج.

2. **القروض التجارية:** تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية، والتي تمت بشكل سريع، وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي: قروض السندات، القروض المصرفية التجارية، ائتمانات التصدير.

- **قروض السندات:** وهي أحد أشال استثمارات المحفظة، والشكل الآخر هو شراء الأسهم في منشآت البلدان النامية.
- **القروض المصرفية التجارية:** وأبرز أشكالها هو، سوق العملات الأوربي والذي يعود تاريخه الى الستينات.
- **ائتمانات التصدير:** إن الشركات المصدرة ومصارفها التجارية تعرض ائتمانات التصدير الى البلدان المستوردة كوسيلة، لتشجيع المبيعات من خلال السماح لدفع التأخير عن الاستيراد.

ثانيا: مصادر التمويل الرسمية: وتشمل نوعين[1]:

1. **التدفقات الثنائية (الحكومية):** إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية، أي أنها تتضمن عنصر المنحة، ولهذا تسمى مساعدات ائتمانية رسمية، وتتكون التدفقات الثنائية من :
   - المساعدات والمنح.
   - القروض.
   - الاستثمار المباشر.

[1] شنافي نوال، خوني رابح، (**التنمية وفلسفتها وادوات قياسها**)، مجلة المذهل الاقتصادي، المجلد 3. العدد01، جوان 2020، جامعة الشهيد دمه لخضر، الوادي ص 73-74.

2. **تدفقات المساعدات متعددة الأطراف:** تتمثل أساسا في:

- البنك الدولي للإعمار.
- وكالة التنمية المحلية.
- وكالة التمويل الدولية.
- الأمم المتحدة وجمعياتها.
- البنوك التنموية الإقليمية: مثل الصندوق الإفريقي للتنمية.

وتجدر الإشارة الى أن هذه التدفقات لا تعتمد على مساهمات البلدان المتقدمة فحسب، بل تعتمد أيضا على الفوائد التي تحصل عليها أسواق رأس المال، وكذا من سداد القروض.

أخيرا وبعد أن أظهرنا مصادر التمويل بنوعيه الداخلي والخارجي وفصلنا في كل نوع، يمكن القول بأنه وعلى الرغم من وفرة عدة جهات مختصة في تمويل التنمية، وانتشارها الواسع عبر كل قارات العالم، تبقى بعيدة جدا عن تمويل المشاريع التنموية للبلدان النامية، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى معدل النمو الديمغرافي المرتفع، وعدم تطبيق مقاييس محددة في التمويل، إذ نجد أن الدول المتقدمة تصنع مصالحها في المقدمة قبل أن تقدم على تمويل أي مشروع تنموي بإحدى البلدان النامية[1].

[1] شنافي نوال، خوني رابح، **مرجع سبق ذكره، ص** 75.

خلاصة الفصل.

من خلال ما تم التطرق اليه بعدما تطرقنا لموضوع التنمية الاقتصادية استخلصنا أن لها اهمية بالغة من الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم المادي الكبير، والتحسن في مستويات المعيشة بوجه عام، وحدوث تقدم تكنلوجي يصاحبه استحداث معدات وآلات تحرر الانسان، من معاناة القيام بالأعمال العضلية المرهقة، بالإضافة لتخصيص العمل وما يصاحبه من إتاحة الفرصة أمام الجميع للاختيار وفقا لما يتفق مع الموهبة والامكانيات، ومن الجوانب الإيجابية الأخرى، زيادة الترابط بين أنحاء العالم حتى أصبحت كقرية صغيرة بفضل ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات، لما لها من انعكاسات كثيرة على الاقتصاد والمجتمع، ومن أجل ذلك قامت العديد من الدول وخاصة دول العالم الثالث، ببرامج تنموية متعاقبة ساهمت في تطوير و ترقية و تنمية الاقتصاد، معتمدة في ذلك على مصادر تمويل مختلفة، ومن بين هذه المصادر، الضرائب التي تعتبر كمورد هام لإيراد أي بلد، لكن لطالما اعترضت هذه البرامج التنموية عدة عقبات حالت دون السير الجيد لها، و وقفت أمام تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية.

الفصل الثالث

تمهيد.

يعد قطاع الصناعة السياحية قطاعا استراتيجيا ذو دور تنموي هام، فهو يعتبر أحد القطاعات الاكثر أهمية وديناميكية في العالم باعتبار ان الصناعة السياحية أصبحت من الصناعات المركبة التي يعتمد عليها في انجاز المشاريع التنموية وتطوير الموارد الاقتصادية فالمكانة الحالية للصناعة السياحية جعلت منها احد اسرع الصناعات الاقتصادية المحققة للقيمة المضافة والثروة ومن اهم قطاعات التجارة الخارجية، وذلك لمساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير المزيد من مناصب الشغل.

والجزائر كغيرها من الدول تعتبر واحدة من الوجهات السياحية التي تمتلك العديد من الموارد السياحية والمتنوعة والمتباينة والتي تأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي ذو المساحة الشاسعة الذي يوفر مناخا و غطاء نباتيا متنوعا، بالإضافة الى الكثير من الموارد الطبيعية (كالبحر، الجبال، الانهار، الحمامات المعدنية، الغابات، الواحات، والصحاري)، كما تحتوي الجزائر على مزيج من الثقافات المحلية والآثار والتراث الاجنبي والمحلي الذي تركته الحضارات القديمة المختلفة التي مرت على الجزائر خلال العقود الماضية، وتعرف الجزائر كذلك بتاريخها الطويل ونضالاتها الثورية الكبيرة.

ومن اجل ابراز دور الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية تم اتخاذ الجزائر كنموذج تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: مقومات الصناعة السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية- الجزائر نموذجا-

المبحث الاول: مقومات الصناعة السياحية في الجزائر.

تتنوع مقومات السياحة الجزائرية بين المقومات الطبيعية، التاريخية، طاقات الإيواء وذلك كما يلي:

المطلب الاول: المقومات الطبيعية للصناعة السياحية بالجزائر.

تتنوع الإمكانيات الطبيعية للسياحة الجزائرية بين المعطيات الجغرافية والطبيعية التي تتمتع بها الجزائر في مختلف مناطقها عبر كامل التراب الوطني ومنها الموقع الجغرافي والتضاريس، بالإضافة إلى المناخ السائد وتنوعه، وتشكل الحمامات المعدنية الطبيعية جزءا مهما من المعطيات الطبيعية للسياحة الجزائرية، وهذه الإمكانيات الطبيعية تتنوع وتختلف ما يؤدي إلى تنوع الصناعة السياحية في البلاد وبالتالي مساهمتها في جعل الجزائر بلدا سياحيا من الدرجة الأولى صناعيا، وقادر على منافسة البلدان السياحية في العالم.

وتلعب المعطيات الجغرافية دورا هاما ورئيسيا في تطوير الصناعة السياحية، فالموقع الجغرافي المهم يجعل من البلد نقطة التقاء بين البلدان، وتنوع تضاريس البلد يؤدي إلى تنوع أنشطتها السياحية، أما المناخ السائد في البلد فيؤثر في طول فترة السياحة خلال السنة، وبالنسبة للجزائر فتتمتع بالمعطيات التالية[1].

الفرع الاول: الموقع الجغرافي.

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الابيض المتوسط، حيث تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية.

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أمريكا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم^2، ويحدها من

[1] السعيد بوشلول، نذير غانية، سعاد جرمون، **المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي**، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2017.

الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي و النيجر.

تقع الجزائر بين خطي 18 و 30 من خط العرض الشمالي، وبين 09 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي، إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي بـ 1900 كلم، وامتدادها الشرقي الغربي 1200 كلم[1].

الفرع الثاني: المناخ.

ويشمل مناخ الصناعة السياحية في الجزائر[2]:

1. **المناخ المتوسطي:** ويشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18°م من أفريل إلى شهر أكتوبر، وتبلغ درجة حرارة ذروتها خلال شهري جويلية وأوت حيث تصل إلى 30°م.
2. **المناخ شبه القاري:** يسود في مناطق الهضاب العليا ويتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، وتصل درجة الحرارة فيه أحيانا إلى أكثر من 30°م.
3. **المناخ الصحراوي:** يسود في مناطق الجنوب والواحات، ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40°م، أما باقي أشهر السنة تتميز بمناخ متوسطي ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

الفرع الثالث: التضاريس.

تمتلك الجزائر أنواع من التضاريس المتباينة، حيث نجد في الشمال سهول التل الجزائري (سهل متيجة، وهران، عنابة)، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية حيث نجد جبال "شيليا" بالأوراس في الناحية الشرقية، إذ يبلغ ارتفاعها حوالي 2328

---

[1] بوفليح نبيل، تقرورة محمد، **دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال افريقيا**، حالة الجزائر، تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حولك: السياحة في الجزائر، الواقع والافاق، يومي 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة-الجزائر.

[2] بوهني دليلة، بربار نور الدين، **دور السياحة الافتراضية في تسويق الوجهات السياحية لدى وكالات السياحة والاسفار عرض تجارب دولية**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01 سنة 2022.

متر، ونجد كذلك قمة "لالة خديجة" بجبال جرج حيث يبلغ ارتفاعها حوالي 2308 متر، إذ يمكن استغلال هذه التضاريس في تطوير السياحة الجبلية، حيث تملك خاصية الجذب السياحي من روعة الطبيعة وكثافة غاباتها وسقوط الثلوج الذي يميز هذه التضاريس، خاصة في منطقة "الشريعة" بولاية البليدة و"تيكجدة" بولاية البويرة، ونجد كذلك منطقة "تاغيت"، بولاية تيزي وزو، وتحتوي هذه الجبال على ثروة حيوانية وطيور متنوعة.

ونجد الجنوب الأطلسي الصحراوي يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ونجد كذلك منطقة الهقار بولاية تمنراست والتي تحظى بأهمية كبيرة في التراث الطبيعي للجزائر، حيث تتميز بجبالها الشاهقة إذ يوجد بها قمة "تاهات" بارتفاع قدره حوالي 2918 متر ،بالإضافة إلى وجود بهذه المنطقة بقايا حيوانية ونباتية شاهدة على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور القديمة تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة، وتتمتع السياحة الجزائرية بمجموعة من الحضائر الوطنية حيث نجد[1]:

1. **الحظيرة الوطنية للقالة:** التي تتربع على مساحة 78 ألف هكتار، وتقع في أقصى الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، وتضم ثلاث محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور، إضافة إلى أنواع أخرى من الحيوانات النادرة.
2. **حظيرة جرجرة:** ومساحتها 18.500 هكتار، وتقع في قلب الأطلس التلي وتبعد حوالي 50 كلم عن العاصمة، وتستقربها الثلوج لمدة ثلاث أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري).
3. **حظيرة الطاسيلي:** ومساحتها 100 ألف هكتار، وتقع في أقصى الجنوب للوطن، ويميزها الطابع الأثري وتحوي الكثير من النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كتراث عالمي.

[1] حدة متلف، **مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بين متطلبات التطبيق وصعوبات التحقيق، تيمقاد (موري) نموذجا**، الملتقى الوطني الاول حول: السياحة في الجزائر: الواقع والافاق، يومي 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة، الجزائر.

4.**حظيرة بلزرت في باتنة:** مساحتها 600 هكتار، وحظيرة تازا في جيجل مساحتها 300 هكتار، بالإضافة إلى حظيرة قوراية في بجاية مساهمتها 100 هكتار.

الفرع الرابع: الحمامات المعدنية.

هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية موزعة عبر أنحاء الوطن، حيث بينت إحدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز أغلبها في الشمال، والتي تتميز بخاصيات علاجية مؤكدة، كما سمحت التحاليل الفيزيائية بتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعدن والفوائد العلاجية، إذ توجد أربع نقاط للمنابع".[1]

- منابع مياه ذات حرارة منخفضة.
- منابع مياه ذات حرارة متوسطة.
- منابع مياه ذات حرارة مرتفعة.
- منابع مياه ذات فائدة علاجية.

كما صنفت حسب طبيعتها الكيميائية إلى:

- 185 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية محلية
- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

ومن بين هذه الحمامات المعدنية نجد[2]:

1.**حمام الصالحين:** ويقع في بلدية الحامة 07 كلم عن ولاية خنشلة، ويعود نشأته إلى العصر الروماني، إذ يتميز بمياهه الساخنة 70°م وتركيبة مياهه الكيميائية تعطيه الخصائص العلاجية لأمراض الروماتيزم وأمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، ويقع في منطقة غابية ومناخ ملائم.

[1] حميد بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011. ص104.

[2] شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 5سنة2011.

2. **حمـام قرقـور:** ويقع حـوالي 50 كلم عن ولايـة سطيف، إذ أن الظروف المنـاخية مواتية لعلاج بعض الأمـراض كأمراض الرومـاتيزم والأمراض الجلدية وأمراض النسـاء ويصنف حمـام قرقور في المرتبة الثـالثة عالميا بعد حمـامات ألمـانيا وتشيكوسلوفاكيا من حيث نوعية تدفقه، إذ تقدر بسرعة8 لتر في الثانية، بدرجة حرارة تصل إلى 48°م ويعرف كذلك باسم "حمام سيدي الجودي".
3. **حمـام السخنة:** يقع على بعد 56 كلم من مدينة سطيف و80 كلم من مدينة باتنة، مياه الحمام تحتوي على كلوريد الصوديوم ودرجة مياهه 42 °م، التي تعالج أمراض الروماتيزم والأمراض الجلدية.
4. **حمـام زلفانة:** تم إنشاء حمـام زلفانة عام 1986 عندما تم إنشاء الطريق السريع رقم 49، وبعدها أدرك سكان المنطقة أهمية حمـام زلفانة من خلال الآثـار العلاجية لميـاهه السـاخنة، ويقع بولاية غردايـة وله العديـد من الينـابيع الساخنة ذات صفات متميزة إلى حد ما.
5. **حمـام ملوان:** ويقع على بعد 37 كلم عن الجزائر العاصمة، في منطقة تسمى بوقرة ويتميز بينابيعه الساخنة في مرتفعـات جبـال الأطلس ومميزاته المختلفة، حيث يقصدونه السكان من أجل التداوي من بعض الأمراض الجلدية وبعـض أنـواع الأورام وداء التهـاب العظـام والمفـاصل، وهنـاك من يأتي من أجل معـالجة العقم، وقد تدهورت وضعية الحمـام كثيرا في سنوات الثمانينات لعدم الاعتناء به، خاصة من قبل المحافظات الغربية المجاورة، غير أن فترة الأزمـة الأمنية قطعت عن الحمام رواده الأمر الذي جعل المحيط الطبيعي للحمام يعود إلى عهده الأول، ويمكن أن يكون حمام ملوان قطبا سياحيا وثقافيا جيدا إذ أحسن استغلاله[1].
6. **حمـام ريغـة:** بولايـة عين الدفلى 170 كلم غرب العـاصمـة والممتد عبر السلسلـة الجبليـة زكـار، يعتبر من بين أهم الحمـامـات التي تزخـر بها الجزائـر،

[1] وعيل ميلود، سبتي ذهبية، **فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 27-2015/09/28، ص 08.

حيث اكتسب هذا الحمام السياحي شهرة فاقت حدود الولاية لتصل إلى الولايات المجاورة لها، الأمر الذي جعل منه قبلة للباحثين عن الراحة النفسية والعلاج الطبيعي، حيث يعرف إقبالا من طرف سكان الوسط الجزائري خلال الأيام الربيعية، لاسيما العاصمة، تيبازة، البليدة، المدية وبومرداس، حيث تصل درجة حرارة مياهه إلى68°م من المنبع و55°م بين وصولها إلى المسبح، وقد تم اكتشاف هذا المنبع منذ عدة قرون، إذ يحتوي مياهه على الحديد والكبريت مما يجعلها ذات فائدة كبيرة لجسم الإنسان.

7. **حمام الكسانة (حمام الفراقسة):** يقع حمام الكسانة في الجهة الشرقية لبلدية الهاشمية ولاية البويرة، يعتبر هذا الحمام قبلة للزوار الذين كانوا يقصدونه من مختلف أنحاء الوطن ولا سيما العاصمة، له موقع وسط غابة الكسانة الكثيفة ذات المناظر الطبيعية المتميزة، ويتميز بمياهه الساخنة الممزوجة بالكبريت كما يؤكده أهل الاختصاص، شهد حمام الكسانة عزلة كبيرة أثناء الأزمة الأمنية، وبعد نهاية هذه الأزمة فكرت السلطات الولائية في إعادة فتح الحمام من جديد، حيث منحت الأشغال لأحد المستثمرين الخواص من أجل بناء مركب سياحي يتكون من حمام وفندق وجناح خاص بالتداوي ، لكن هذه الأشغال لا تزال تسير بوتيرة بطيئة جدا[1].

وتوجد مجموعة من الحمامات المعدنية الأخرى وهي بوغرارة بولاية تلمسان 600 كلم غرب العاصمة، حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت 400 كلم غرب العاصمة، وحمام بوحنيفة بولاية معسكر ن حمام ربي بولاية سعيدة في الغرب، حمام المسخوطين بولاية قالمة، حمام الشارق بولاية الجلفة 300 كلم جنوب العاصمة.

وفي الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة 500 كلم شرق العاصمة، وأما عن محطة العلاج بمياه البحر فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج 30 كلم غرب

[1] مازن السمان، **الاستثمار السياحي واثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجستير، جامعة ام حلب، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة، الجمهورية العربية السورية، 2009، ص12.

العاصمة، إذ يتردد على هذه المحطة الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة، وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60 % من المنابع المحصاة ، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة عرضا سياحيا حمويا تنافسيا[1].

المطلب الثاني: المقومات التاريخية للسياحة الجزائرية.

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وثقافيا يمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس إرثه الثمين.

حيث يعتبر موقع "التاسيلي" من أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر، الذي يعتبر من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتبرز أهميته من خلال حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة، وقد تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو للتراث العالمي سنة 1982، حيث يحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء.

ويشمل التراث الحضاري للجزائر على رصيدا من المتاحف أهمها "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة، الذي يعتبر من أقدم المناطق في الجزائر، حيث تم إنشاءه سنة 1852م، إذ يعتبر كنواة تجمع به كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري، والتي تعود إلى حضارات تعاقبت على تاريخ هذه المنطقة، إذ تعتبر كمرجع للباحثين والطلبة.

[1] هني حيزية، بن الطيب حنان، **معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مخطط التهيئة السياحية، 2025، دراسة نموذجية لولاية الشلف، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، تخصص اقتصاد سياحي وفندقي، 2014، ص 13-14

بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من المتاحف منها[1]:

1. **متحف "باردو" الوطني:** يوجد بالجزائر العاصمة وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب، وأخرى تعود إلى ما قبل التاريخ.
2. **المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة:** ويضم تقاليد وفنون شعبية بالإضافة إلى معروضات عن الصناعة التقليدية
3. **متحف "تيمقاد"**: يوجد بولاية باتنة يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها أسلحة قديمة وتماثيل ونقود، تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100م، إذ تعتبر المدينة الأثرية "تاموقادي" من أواخر المستعمرات الرومانية بإفريقيا، والتي ظلت تحتفظ بهيكلها ومختلف مرافقها لتعكس حياة حضارة كانت قبل ما يقارب19 قرن، ما يجعلها تحفة نادرة تجذب إليها السياح من مختلف أنحاء العالم، وتعود تسميتها إلى MARCIANATRI ANATHAMUGADI وهو اسم شقيقة الإمبراطور ترجان ، وهناك موقع "تيمقاد" الذي كان يعرف باسم "تاموقادي"، ويشمل الموقع الأثري الروماني على عدة هياكل تتمثل في مسرح كبير يقام به "مهرجان تيمقاد الدولي" للغناء كل سنة، وقوس نصر القائد "ترجان" والسوق والقصر الذي شيده البزنطيون، إذ سجل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1982، ويوجد على بعد 37 كلم من مدينة باتنة.

من أهم مكونات المدينة الأثرية نجد[2]:

1. **قوس تراجان بني في الفترة (193-211):** ويعد من أهم الهياكل القائمة في المدينة.
2. **المسرح:** تم بناءه سنة 168 ميلادي، يقدر طول خشبته بـ 30م وعرضه 05 أمتار، يفصل بينهما وبين المدرجات جدار صغير.

[1] مصطفى احمد السيد مكاوي، **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية –الاهمية والتحديات ورؤية التطوير**–، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، العدد 193، 2014، ص 18.

[2] عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهواني، كباشي حسين قسيمة، **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**، بحث مقدم الى الهيئة العامة للسياحة والاثار مركز المعلومات مركز المعلومات والابحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2008، ص 16.

3.معبد الكابيتول: طوله 90مترا وعرضه 70 مترا ، ويحيط بالمعبد أروقة.

4.**المكتبة العامة:** قاعة المكتبة على شكل نصف دائرة قطرها 12 م ويحيط بالقاعة 03 مدرجات صغيرة.

5.**الساحة العامة:** طولها 52م وعرضها 43م، وهي بمثابة مركز المدينة محاطة بحجارة زرقاء مستطيلة الشكل، ويحيط بها رواق مغطى.

6.**الأسواق:** وهي من بين الاستخدامات التي ميزت المدن الرومانية، وهناك العديد منها في مدينة تاموقادي.

7.**الحمامات:** كانت بمثابة أماكن الترفيه والاستجمام، ومن أشهرها الحمام الشمالي الكبير الذي تقدر مساحته بـ 8685 م2 والحمام الجنوبي الكبير.

بالإضافة إلى وجود أحياء شعبية عريقة منها "حي القصبة " في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، والتي تعتبر إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية ، إذ تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992، ويوجد أيضا "وادي ميزاب " بغرداية الذي يعود تاريخ بناءه إلى القرن العشر ميلادي، يحيط به قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، إذ تم تسجيله تراثا عالميا سنة 1982.

تعتبر قلعة "بني حماد" من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالقصور والقبور القديمة وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة، وتقع قلعة بني حماد بمدينة بجاية وسجل تراثا عالميا سنة 1980، ويوجد بالجزائر العاصمة "دار عزيزة " وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال ضيوف القصر، إذ تمثل نموذجا لتصميم البيت الجزائري الأصيل يتضمن فناءا واسعا ويتوسطه قاذف للماء وتجاوره حديقة، ويوجد كذلك "مسجد كتشاوة " الذي تم بناءه في عهد "الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من (04) قرون مضت، وأيضا " الجامع الكبير" الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، تم بناءه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي

عشر، تيبازة وهي من المدن الرومانية العتيقة وتقع في الجهة الغربية للجزائر العاصمة.

المبحث الثاني: مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تبرز الصناعة السياحية في الدول المتطورة رافد اساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور بارز واهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، لما نراه من حجم الاستثمارات المختلفة في تدعيم القطاع السياحي.

المطلب الاول: دور الصناعة السياحية في تعزيز التنمية الاقتصادية.

تعتبر الصناعة السياحية مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ولا ينكر أن العملات الصعبة، خصوصاً في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب والجزائر، تمكن البلد من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة.

وكذلك تلعب الصناعة السياحية دورا هاما في اقتصاديات الدول، وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء، حيث الإصرار على أن الدولة التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها، تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي، ويظهر الأثر الاقتصادي للصناعة السياحية في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير أكبر قدر من العملات الأجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة إقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية.[1]

كما أن هذا الإنفاق السياحي يحقق أثرا مضاعفا إذا أعيد إنفاقه لعدد من المرات على تحسين السلع والخدمات، مما يؤدي إلى مضاعفة هذا الدخل، ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد القومي من النشاط السياحي الجاري، بل إن الانفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة، بما يحتاجه

[1] محمود فوزي السخاوي احمد، واخرون، **اثر الاستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي بالتطبيق على الوادي الجديد**، مشروع تخرج 2011-2016، جامعة المنوفية، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، مصر، 2016، ص 49.

من سلع وخدمات، كما يمكن للحكومة التحكم في مساهمة السياحة في الإيرادات الحكومية بالقدر الذي تحتاجه متمثلاً في أشكال ضريبة مباشرة وغير مباشرة على الأرباح التجارية والصناعية والجمركية.

بالنسبة للسياحة المحلية للمواطنين سواء كانوا جزائريين أو مقيمين أهمية كبرى، إذ ترتبط بمعرفة الأفراد التراث البلد وحضارته، وبذلك بزياد الوعي الثقافي والفكري الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة القدرة على العمل والإنتاج، تبعا لما يتاح للأفراد من الراحة والاستمتاع بإجازته، ومن هنا يتضح أنه يجب على الدولة أن توفر للأفراد فرصة السياحة المحلية كأحد العوامل الرئيسية لدفع عجلة التنمية السياحية.

تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول الحصول على مدخولات سنوية كبيرة من القطاع السياحي كما يحدث في الولايات المتحدة واسبانيا وايطاليا، وغيرها من بلدان العالم إن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية فهو يعزز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعيشي والاجتماعي[1].

المطلب الثاني: آثار الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تتمثل الآثار الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية[2]:

1. **تسويق بعض السلع:** غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.
2. **تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية:** تحتاج الصناعة السياحية حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات صرف

[1] وعيل ميلود، سبتي ذهبية، **فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 27-2015/09/28، ص 11.

[2] مازن السمان، **الاستثمار السياحي واثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجستير، جامعة ام حلب، كلية الهندسة المعمارية ، قسم التخطيط العمراني والبيئة، الجمهورية العربية السورية، 2009، ص 12.

المياه، ومياه الشرب وسائل النقل بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، إضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والاتصالات من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

3. **تحقيق التكامل الرأسي والافقي بين مختلف القطاعات الاقتصادية:** التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة تمارس النشاطات الاقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، حيث يعمل تطوير وتنشيط القطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من. العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.
4. **زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي:** تتضمن السياحة مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق. المطاعم الملاهي مراكز الرياضة القرى السياحية شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الاستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في القطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها.
5. **تحسين ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات الاقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب

السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر[1].

المبحث الثالث: مساهمة الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية- الجزائر نموذجا-.

هناك عدة مؤشرات تبرز ان الصناعة السياحية، تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وازدهارها، ومساهمتها في ايرادات الدولة من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومدى توفرها لمناصب الشغل وميزان المدفوعات. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: مساهمة الصناعة السياحية في التشغيل (2010-2020).

لمعرفة مدى فعالية الصناعة السياحية لابد من البحث عن مساهمة هذا الاخير في توفر مناصب شغل من خلال خلق فرص كبيرة للتوظيف وتشغيل اليد العاملة المحلية بما يساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل لاسيما للطبقات محدودة الدخل، وفيما يلي جدول يبين مساهمة القطاع السياحي في التشغيل انطلاقا من سنة 2000[2].

[1] رؤوف محمد علي الانصار، **السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مقال منشور في مجلة سطور مجلة الكترونية شاملة، العراق، 2012، ص 08.

[2] طالب دليلة، عبد الكريم وهراني، **السياحة احد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحة مستدامة**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29-2011/04/24، ص 574.

الجدول رقم(03): مساهمة القطاع السياحي في التشغيل.

السنوات	عدد العمال في قطاع السياحة (الاف)	النسبة المئوية في التشغيل (%)	النسبة الكلية في التشغيل (%)
2000	154.738	2.47	4.67
2001	166.309	2.50	5.09
2002	180.496	2.60	5.47
2003	180.391	2.46	5.63
2004	227.499	2.81	6.47
2005	258.853	3.04	6.27
2006	239.024	2.66	6.43
2007	225.393	2.50	6.13
2008	227.642	2.41	5.49
2009	269.115	2.76	6.12
2010	154.012	2.53	5.42
2011	266.622	2.61	5.31
2012	289.271	2.80	5.99
2013	321.881	2.96	6.24
2014	298.997	2.87	6.08
2015	305.453	2.92	6.12
2016	299.017	2.79	5.91
2017	302.012	2.78	5.83
2018	300.723	2.76	5.78
2019	309.505	2.83	5.94
2020	318.966	2.90	6.08

المصدر: طالب دليلة، عبد الكريم وهراني، مرجع سبق، ص 575.

من خلال ملاحظة الجدول يظهر جليا ان عدد العمال في القطاع السياحي خلال فترة الدراسة حتى تطورا ملحوظا، في عام 2020 بلغ عدد العمال 318.966 عاملا بعد ان كان عددهم 154.783 عاملا عام 2000 محققا بذلك نموا بحوالي 100% الا ان نسبة المساهمة المباشرة في اجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بنسبة 2.71%، هذا ان دل على شيء فانه يدل على محدودية القطاع وضعف ادائه الاقتصادي في الجزائر.

ونظرا للارتباط الوثيق بين طبيعة النشاط السياحي وتشابكه بباقي القطاعات، فانه يساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات نسبتها تتراوح بين 4.67% و4.47% خلال فترة الدراسة، هذا ان دل على شيء فانه يدل على اهمية قطاع السياحة في تخفيض معدلات البطالة اذا ما استثمر فيه بنحو جيد.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة السياحية في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2020).

لتحديد مدى اهمية الصناعة السياحية في الاقتصاد الوطني لابد من دراسة مدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، هذا وان قطاع السياحة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني له دور في المساهمة في الناتج المحلي، فنجد حجم واهمية هذا القطاع من جهة ومدى ارتباطه بتطور القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة ومنافستها للقطاع السياحي له تأثير كبير في تحديد نسبة السياحة في الناتج الوطني[1].

الجدول رقم (04): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2020).

السنوات	مساهمة السياحة	نسبة المساهمة الكلية	نسبة المساهمة المباشرة
2000	1.72	5.66	3.14
2001	1.77	6.28	3.24
2002	1.89	6.69	3.33
2003	2.31	7.29	3.40

[1] حري المخطارية، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 116.

2004	3.11	8.00	3.64
2005	4.00	7.65	3.88
2006	3.86	7.72	3.30
2007	4.35	2.59	3.23
2008	5.32	6.80	3.11
2009	5.02	7.74	3.66
2010	5.47	6.89	3.39
2011	6.55	6.43	3.28
2012	6.85	6.79	3.28
2013	7.43	7.20	3.54
2014	7.03	6.78	3.29
2015	5.78	10.7	3.48
2016	29.5	6.80	3.30
2017	5.45	6.67	3.25
2018	5.54	6.55	3.20
2019	5.81	6.68	3.25
2020	6.11	6.80	3.30

المصدر: حري المخطارية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص .117

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ ان المساهم المباشرة للصناعة السياحية في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة 3.35%، حيث بلغت قيمة هذه المساهمة 6,11 مليار دولار سنة 2020 محققة ارتفاعا بعدل 10% مقارنة بنسبة 2010، كما انا نسبة المساهمة الاجمالية في الناتج المحلي لهذا القطاع لم تتعدى 8% خلال الفترة 2000_2020 كانت اعلى قيمة لها حوالي 8 مليار دولار عام 2004. يعود هذا التدني في اداء القطاع السياحي الى اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات.

خصوصا بعد ارتفاع اسعار النفط العالمية، حيث تمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي اكثر من 90%، وهذا ما ادى بالقائمين على الاقتصاد الوطني التركيز على القطاع النفطي واهمال مختلف القطاعات الاخرى بما فيها السياحة.

المطلب الثالث: مدى مساهمة ايرادات الصناعة السياحية في الاقتصاد الوطني.

في اطار تغيير الدولة لسياستها الاقتصادية محاولة منها ايجاد موارد بديلة للمحروقات، كان قطاع الصناعة احد اهم الموارد نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من وجهات سياحية مميزة، وعليه فان الدولة تعتبره قطاعا استراتيجيا خلاقا للثورة ولمناصب الشغل ليكون الطريق للخروج من التبعية للمحروقات.

ان دخول السياح الاجانب الى الداخل يصاحبه دخول للعملات الصعبة في حين خروج السياح المقيمين الى الخارج يصاحبه خروج للعملات الصعبة، هذا ما يدل على تأثر ميزان المدفوعات بالقطاع السياحي وهو الفرق بين الدخل السياحي والانفاق السياحي ويظهر اثر السياحة في ميزان المدفوعات.

الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات من خلال بند السفر خلال الفترة الممتدة من 2010 الى2020[1] .

الجدول (05): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2020).

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنة	ايرادات	نفقات	ميزان المدفوعات
2010	219	574	355-
2011	208	502	294-
2012	196	428	232-
2013	230	410	180-
2014	258	611	419-

[1] سليم حامد سالم، طارق سليمان، **الاصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد 2، العراق، 2009، ص 9.

2015	304	677	376-
2016	209	475	266-
2017	140.5	580	439.5-
2018	169	494	325-
2019	165	500	335-
2020	429	232.6	196.4

المصدر: حري المخطارية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

تشير الاحصائيات المتناولة بين ايدينا الى ان الميزان السياحي عرف عجزا مزمنا خلال فترة الدراسة، اذ بمقارنة الانفاق السياحي نجد ان مقدار العملات الاجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج اعلى من حجم العملات الاجنبية الناتجة عن تدفقات السياح غير المقيمين، ومن المهم ان عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الايرادات السياحية، حيث ان معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج، الديوان الوطني للإحصائيات حيث بلغت ادنى قيمة لميزان المدفوعات سنة 2017 ما مقداره 439.5 مليون دولار امريكي بسبب ارتفاع قيمة المصاريف السياحية مقارنة بالإيرادات وهذا راجع الى ارتفاع السياحة المغادرة في هذه السنة فنجد حوالي 580 مليون دولار امريكي انفقها السياح المقيمين في الخارج، هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد ان الايرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة وقد بلغت اعلى مستوياتها خلال 2020 اين حقق ميزان المدفوعات ربحا لأول مرة خلال فترة الدراسة، بلغت قيمته 196.4 مليون دولار امريكي، هذا رغم ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية وأماكن جاذبة للسياحة الا ان اهمال الدولة لهذا القطاع وضعف ادائه الاقتصادي انعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات، كما ان الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع المحروقات الذي يمثل 96% من مجمل الصادرات كان له دور في اهمال القطاع السياحي.

خلاصة الفصل.

بالرغم من كل ما يتمتع به قطاع الصناعة السياحية بالجزائر من امكانيات سياحية معتبرة سواء الطبيعية او الثقافية والتاريخية، الى ان هذه الاخيرة لا تعكس دور الصناعة السياحية كقطاع اقتصادي فعال، وهو ما تعكسه نسب المساهمة الضئيلة في قطاع السياحة في تكوين العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من اهمها الناتج المحلي الخام، وذلك نظرا للصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة بالجزائر مما يستوجب اعادة هيكلة القطاع السياحي نظرا لأهميته الاقتصادية اذ يعد مؤشرا هاما من خلال تنشيط الاستثمار السياحي في موارد الجذب السياحي لتحقيق الاهداف المنشودة.

ولذلك فان قطاع الصناعة السياحية بالجزائر يحتاج الى الكثير من التطوير والتحسين خاصة في ظل العوامل التي تساعد على تفعيل هذا القطاع.

الخاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا البحثية لموضوع دور الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر توصلنا الى ان السياحة تعتبر نشاطا وظاهرة اقتصادية قديمة ظهرت لدافع التنقل والاكتشاف، ولقد تطورت مع مرور العصر الى ان اصبحت صناعة قائمة بذاتها وتعرف بالصناعة الواعرة في الحاضر والمستقبل.

والصناعة السياحية تعتبر احد القطاعات الهامة والاساسية في الاقتصاد حيث تمثل احد مقوماته ومحركاته ومصدرا للتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان وخاصة الجزائر، فهي تساهم في خلق فرص العمل وجلب الايرادات المالية.

ان تطوير وتحديث الصناعة السياحية وما يمكن ان تحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو من شانه ان يساهم في حل العديد من المشاكل بداية من مساهمته في الدخل الوطني ودعم الاقتصاد.

اولا: نتائج الدراسة: من خلال ما تم التطرق الية في الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- مساهمة الصناعة السياحية الجزائرية في الناتج المحلي والعمالة السياحية.
- تعتبر الصناعة السياحية من القطاعات المهمة التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها كبديل اقتصادي.
- الاعتماد على الصناعة السياحية وبناء اقتصاد سياحي تنافسي يساعد الجزائر على امتلاك تنويع سياحي.
- يساهم التنويع السياحي في تحقيق تنمية الاقتصادية والنهوض بالصناعة السياحية.
- تمتلك الصناعة السياحية ميزة خاصة بتكاملها مع القطاعات الاخرى.
- مساهمة السياحة في خلق مناصب العمل وكذلك مساهمتها في تمويل الميزانية للجماعات المحلية.
- الاستثمار السياحي دور فعال في التنمية الاقتصادية مما هو محدد من مشاريع منجزة ومجسدة على ارض الواقع.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الاولى: "الصناعة السياحية لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر".

من خلال ما تم التطرق اليه في الفصل الثالث في مساهمة، الصناعة السياحية في زيادة الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات بالجزائر توصلنا الى صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: "تزخر الجزائر بمقومات السياحية طبيعية تاريخية، ثقافية متنوعة متباينة"، وقد اثبتنا صحة الفرضية في الفصل الثالث لعرضنا لاهم مقومات الصناعة السياحية بالجزائر.

الفرضية الثالثة: "تساهم الصناعة السياحية في زيادة الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات فهي تعتبر مصدر من مصادر الدخل والثروة".

ان الاهتمام بالصناعة السياحية من شانه ان يساهم في زيادة مصادر الدخل والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وهذا ما تم اثباته في الفصل الثالث لصحة الفرضية.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات. وبناء على النتائج السابقة تقديم جملة من التوصيات للارتقاء بقطاع الصناعة السياحية في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها القطاع.

- ضرورة تحسين وتطوير البنية التحتية والمرافق الاساسية المختلفة من وسائل نقل وفنادق.
- ضرورة التنويع الصناعة السياحية الجزائرية والبرامج السياحية وفتح الطريق امام انواع جديدة من السياحة.
- ضرورة الارتقاء بالصناعة السياحية من خلال بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة.
- تعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها لدى المواطنين من خلال ادراج هذه الثقافة بمراكز التكوين.
- الاهتمام بالإمكانيات السياحية واعطاءها الاهمية اللازمة من خلال الاستغلال الامثل.
- الاهتمام بالتسويق السياحي والتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري.
- العمل على توفير الامن للسياح لتثمين صورة الجزائر وجلب السياح.
- الاهتمام بالصناعات التقليدية التي تعتبر جزء هام من الصناعة السياحية.

رابعا: افاق الدراسة.

تطرقت هذه الدراسة لمعرفة دور الصناعة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية- الجزائر نموذجا- وكل بحث علمي فهو يواجه عدة نقائص لأنه لا يتطرق الى جميع النقاط بالتفصيل فارتأينا جملة من الاقتراحات يمكن ان تكون كإشكاليات بحثية:

- تطوير القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.
- افاق الصناعة السياحية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.
- انعكاسات الاهتمام بالقطاع السياحي في افاق النمو والتنمية الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

01/-الكتب.

- أحمد محمد مقابلة، صناعة السياحة، دار الكنوز المعرفة، الأردن، 2006.
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- جليلة حسن حسنين، **اقتصاديات السياحة**، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، 2003 أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة ، مصر، 2008.
- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- حسين درويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- حمد ماهرو عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث، مصر، 2012.
- رمزي علي إبراهيم، **اقتصاديات التنمية**، دار الرضا، الأردن، 2010.
- روبرت لافون جارمان، ترجمة نادية خيري، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات السياحية وتطبيقاته**، دار المناهج، الأردن، 2005
- زيد منير سلمان ، الاقتصاد السياحي ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- صالح ونيس عبد النبي، المعتمد في السياحة والآثار، الطبعة الأولى، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2006.
- ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

- الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، طبعة 2008، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- عبد الرحمان بوادقجي، **التنمية الاقتصادية**، دار الكتب الجامعية، دمشق، 2000
- عبد الرحمن السحالي وحبيب الهبر، الدليل الإرشادي للسياحة الصناعية في الوطن العربي، دليل مفهوم السياحة الصناعية، سلسلة 01، 2006.
- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2001.
- عبد الهادي الرفاعي، **التنمية السياحية: مفهومها- محدداتها- وأهميتها**، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، 2001.
- عبد الوهاب امين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر الأردن، 2000.
- عبد الوهاب امين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر، عمان، 2000
- عصام الدين الأحمدي ، **الآثار الاقتصادية لأزمة السياحة**، النشرة الاقتصادية، بنك مصر ، العدد 01، 2006.
- علي جدوع الشرافات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- علي جدوع الشرافات، **التنمية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
- قادري محمد الطاهر، **التنمية في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- كواش خالد، السياحة، **مفهومها- أركانها- أنواعها**، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر ،2007.
- مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة والصناعية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن،2001.

- محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- محمد البنا، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، الأردن، 2001.
- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، طبعة 2002.
- محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
- محمد مدحت مصطفى، أحمد سمير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- محمد مدحت مصطفى، أحمد سمير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2006.
- محمد مروان السمان محمد ظافر مجيد، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001.
- محمود الديماسي وآخرون، **تخطيط البرامج السياحية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002.
- محي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- محي محمد مسعد، **الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2002.
- مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017.
- مدحت ابو النصر، ياسين مدحت معمر، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، ابعادها ومؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.
- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

- مروان السكر، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2006
- مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، لبنان، 2003.
- يوسف عبد الله، صابع، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
- يوسف عبد الله، صابع، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

02/-المذكرات والاطروحات الجامعية.

- حري المخطارية، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.
- حميد بوعموشة، دور **القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011.
- صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهواني، كباشي حسين قسيمة، **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**، بحث مقدم الى الهيئة العامة للسياحة والاثار مركز المعلومات مركز المعلومات والابحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2008.
- عز الدين ادن الفور، **التنمية بين النظرية والتطبيقية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد تخصص ادارة الاعمال، جامعة ادم درمان، السودان، 2011.
- مازن السمان، **الاستثمار السياحي واثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجستير، جامعة ام حلب، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة، الجمهورية العربية السورية، 2009.

- مازن السمان، **الاستثمار السياحي واثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ماجستير، جامعة ام حلب، كلية الهندسة المعمارية ، قسم التخطيط العمراني والبيئة، الجمهورية العربية السورية، 2009.
- محمود فوزي السخاوي احمد، واخرون، **اثر الاستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي بالتطبيق على الوادي الجديد،** مشروع تخرج 2011-2016، جامعة المنوفية، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، مصر، 2016.
- مصطفى احمد السيد مكاوي، **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية –الاهمية والتحديات ورؤية التطوير**-، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، العدد 193، 2014.
- هني حيزية، بن الطيب حنان، **معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مخطط التهيئة السياحية، 2025، دراسة نموذجية لولاية الشلف، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، تخصص اقتصاد سياحي وفندقي، 2014.

03/-الملتقيات

- بختي فريد ومدات جمال، **السياحة في الجزائر الإصلاحات والآفاق المستقبلية**، مع الإشارة لولاية البويرة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: السياحة في الجزائر الواقع والآفاق.
- بن يعقوب الطاهر، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أفريل 2008.
- بن يعقوب الطاهر، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية**، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أفريل ،2008
- بوفليح نبيل، تقرورة محمد، **دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال افريقيا**، حالة الجزائر، تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حولك: السياحة في الجزائر، الواقع والافاق، يومي 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة-الجزائر.

- الحاج حنيش و قويدري كمال، **التخطيط السياحي: السياحة الرياضية نموذجا،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول .
- حدة متلف، **مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بين متطلبات التطبيق وصعوبات التحقيق،** تيمقاد (موري) نموذجا، الملتقى الوطني الاول حول: السياحة في الجزائر: الواقع والافاق، يومي 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة، الجزائر.
- حمداني محي الدين، **دور السياحة الصناعية في تحقيق التنمية للألفية،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول ، يومي16-17 أفريل2014.
- رميدي عبد الوهاب وعامر كمال، **التنمية السياحية وعلاقتها بحماية البيئة،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول- .
- رؤوف محمد علي الانصار، **السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،** مقال منشور في مجلة سطور مجلة الكترونية شاملة، العراق، 2012.
- زايد مراد، **السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني،** حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010.
- سالمي رشيد، عزي نوال، **استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة في تجارب بعض الدول،** مداخلة مقدمة للشراكة في الملتقى العلمي الخامس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2019.
- سليمان ناصر، **قطاع السياحة الصناعية في الجزائر: الواقع ومتطلبات التأهيل، ولاية غرداية نموذجا،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر- بعض الدول العربية والإسلامية.

- طالب دليلة، عبد الكريم وهراني، **السياحة احد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحة مستدامة**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29-2011/04/24.
- عبد الوهاب صلاح الدين، **التنمية السياحية الصناعية**، الطبعة الأولى، مطبعة زهران، القاهرة ، 2009
- عنون نور الدين وحجيرة إلياس، **واقع التنمية السياحية**، المجهودات الإنمائية والممارسات الاجتماعية، دراسة حالة مدينة تيمقاد، الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "السياحة في الجزائر الواقع والآفاق".
- محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية الصناعية في جمهورية مصر العربية**،" دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية " المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية.
- مخلوفي عبد السلام، **دور السياحة الصناعية في التنمية المحلية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر، دار الثقافة، بشار، 2003.
- مغيزي قويدر، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق: مع الإشارة إلى حالة ولاية البليدة**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول – " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 25/24 أفريل 2012.
- موسى سعداوي وحكيم وجطو، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة.
- وعيل ميلود، سبتي ذهبية، **فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 27-2015/09/28.

- وعيل ميلود، سبتي ذهبية، **فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 27-2015/09/28.

04/-المجلات:

- بوهني دليلة، بربار نور الدين، **دور السياحة الافتراضية في تسويق الوجهات السياحية لدى وكالات السياحة والاسفار عرض تجارب دولية**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01 سنة 2022.
- السعيد بوشلول، نذير غانية، سعاد جرمون، **المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي**، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2017.
- سليم حامد سالم، طارق سليمان، الاصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد 2، العراق، 2009.
- شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 5سنة2011.
- شنافي نوال، خوني رابح، **(التنمية وفلسفتها وادوات قياسها)**، مجلة المذهل الاقتصادي، المجلد 3. العدد01، جوان 2020، جامعة الشهيد دمه لخضر، الوادي ص 73-74.
- العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد6 العدد2، ديسمبر 2019.
- محمد فتحي عبد الغني، **مفهوم التنمية الاقتصادية وابعاده ونتائجه في مصر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية السياسة والاقتصاد. تاريخ قبول النشر 16/09/2020.
- هواري معراج ومحمد سلمان جردات، **السياحة الصناعية وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد03 ، ورقلة 2005.